شرح المنظومة

البيقونية

للشيخ

عمر بن محمد بن فتوح البيقوني

عبد الله بن حمود الفريح

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شرح

المَنظُومَةَ البَيقونية

للشيخ

عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فَتُّوحٍ الْبَيْقُونِيُّ

مادة مفرغة من شرح

الدكتور/ عبد الله بن حمود الفريح

(ضمن دورة علمية في أربعة دروس صوتية)

سلطان

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فهذه دروس مفرغة لدورة علمية قصيرة في شرح **(المَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ لِلشَّيْخِ الْبَيْقُونِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ)** قام بتفريغها نصًا كما هي في المادة الصوتية فريق علمي، وقد تم مراجعتها من قِبَل أحد طلبة العلم.

تم تفريغها في تاريخ ١٩/ ١٢/ ١٤٤١هـ

روابط الدروس

رابط الدرس الْأَوَّلُ: https: //www. youtube. com/watch?v=EfNJKzXpTrY&list=

رابط الدرس الثَّانِي: https: //www. youtube. com/watch?v=L1ZLQJbQDUY&list=

رابط الدرس الثَّالِث: https: //www. youtube. com/watch?v=4c3moi0Skuc&list=

رابط الدرس الرَّابِع: https: //www. youtube. com/watch?v=c9UGYGKVop0&list=

أبيات المنظومة

أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّياً عـــلى ... مُحَمَّـــدٍ خَـــيرِ نبـــيْ أُرسِـــلا
وذِي مِـــنَ أقسَـــامِ الحـــديث عـــدَّة ... وكُـــلُّ واحـــدٍ أتـــى وحَـــدَّه
أوَّلُهـا (الصـحيحُ) وهـوَ مـا اتَّصَـل ... إســـنادُهُ ولَمْ يشَـــذَّ أو يُعَـــلّ
يَرْويـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثْلِـــه ... مُعْتَمَـــدٌ في ضَـــبْطِهِ ونَقْلِـــهِ
وَ(الحَسَـنُ) المَعْـرُوفُ طُرْقـاً وغَـدَتْ ... رِجَالُـــهُ لا كالصّـــحيحِ اشْـــتَهَرَتْ
وكُـلُّ مـا عَـنْ رُتبـةِ الحسْـنِ قَصُـر ... فَهْـوَ (الضـعيفُ) وهـوَ أقْسَـاماً كُثُـرْ
ومـــا أُضـــيفَ للنبـــي (المَرْفـــوعُ) ... ومـــا لتَـــابِعٍ هُـــوَ (المقْطُـــوعُ)
وَ(المُسْـنَدُ) المُتَّصِـلُ الإسـنادِ مِـنْ ... رَاويـــهِ حتَّـــى المُصْـــطفى ولَمْ يَـــبِنْ
ومَـــا بِسَـــمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــل ... إسْـــنَادُهُ للمُصْـــطَفى فَ(المُتَّصِـــلْ)
(مُسَلْسَـلٌ) قُـلْ مَـا عَـلَى وَصْـفٍ أتَـى ... مِثْـــلُ أمَـــا واللهِ أنْبـــأنِي الفَتَـــى
كـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيـــهِ قـــائِماً ... أوْ بَعْـــدَ أنْ حَـــدَّثَنِي تَبَسَّـــمَا
(عَزِيـــزٌ) مَـــروِيٌّ اثنَـــينِ أوْ ثَلاثَـــهْ ... (مَشْـهورٌ) مَـرْوِيٌّ فَـوْقَ مـا ثَلاثَـهْ
(مَعَـنْعَنٌ) كَعَـن سَـعيدٍ عَـنْ كَـرَمْ ... (وَمُـبهَمٌ) مَـا فيـهِ رَاوٍ لَمْ يُسَـمْ
وكُـلُّ مَـا قَلَّـت رِجَالُـهُ (عَـلا) ... وضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قَـدْ (نَـزَلا)
ومَـا أضَـفْتَهُ إلى الأصْـحَابِ مِـنْ ... قَـوْلٍ وفعْـلٍ فهْـوَ (مَوْقُـوفٌ) زُكِـنْ
(وَمُرْسَـلٌ) مِنـهُ الصَّـحَابِيُّ سَـقَطْ ... وقُـلْ (غَريـبٌ) مـا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ
وكـــلُّ مَـــا لَمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ ... إسْـــنَادُهُ (مُنْقَطِـــعُ) الأوْصَـــالِ
(والمُعْضَـلُ) السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ ... ومَـــا أتَـــى (مُدَلَّســـاً) نَوعَـــانِ
الأوَّل الإسْـــقاطُ للشَّـــيخِ وأنْ ... يَنْقُـــلَ مَّـــنْ فَوْقَـــهُ بعَـــنْ وأنْ

والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ ... أوْصَافَهُ بِما بِهِ لا يَنْعَرِفْ

ومَا يُخَالِفُ ثِقَةٌ فِيهِ المَلا ... ف(الشَّاذُّ) و(المَقْلوبُ) قِسْمَانِ تَلا

إبْدَالُ راوٍ ما بِرَاوٍ قِسْمُ ... وقَلْبُ إسْنَادٍ لمتنٍ قِسْمُ

وَ(الفَرْدُ) ما قَيَّدْتَهُ بثِقَةِ ... أوْ جَمْعٍ أوْ قَصِر على روايةِ

ومَا بعِلَّةٍ غُمُوضٍ أوْ خَفَا ... (مُعَلَّلٌ) عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

وذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أو مَتْنِ ... (مُضْطربٌ) عِنْدَ أهيْلِ الفَنِّ

وَ(المُدْرَجاتُ) في الحديثِ ما أتَتْ ... مِنْ بَعْضِ ألفاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

ومَا رَوى كلُّ قَرِينٍ عنْ أخهْ ... (مُدَبَّجٌ) فَاعْرِفْهُ حَقًّا وانْتَخِهْ

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وخطاً (مُتَّفِقْ) ... وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنَا (المُفْتَرِقْ)

(مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخطِّ فَقَطْ ... وضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الغَلَطْ

(والمُنْكَرُ) الفَردُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

(مَتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انفَرَدْ ... وأجْمَعُوا لضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدّ

والكَذِبُ المُخْتَلَقُ المصنُوعُ ... عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (الموْضُوعُ)

وقَدْ أتَتْ كالجَوْهَرِ المكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا: مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأرْبَعٍ أتَتْ ... أقْسَامُهَا ثَمَّ بخيرٍ خُتِمَتْ

❁❁❁❁

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وصلى الله وسلم وبارك، على عبدِهِ ونبيهِ محمد بن عبد الله، عَلَيْهِ أفضل الصَّلَاةُ وأتم التسَّلَيمُ أسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يوّفقنا إلى ما يُحبهُ ويرضاه، أسألهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يتقبل منّا أقوالنا ونياتنا وجميع أعمالنا، إنهُ ولي ذلكَ والقادرُ عليه.

المنظومة البيقونية، هي أحد علوم الآلة، وعلوم الآلة هي من العلوم التي يحتاجُها طالب العلم كثيرًا، ولابد لهُ أن يأخُذَ في كُل عِلمٍ من علوم الآلة مَتنًا مُختصرًا في هٰذَا العلِم، فإنهُ وإن لم يتخصص في هٰذَا الباب، إلا أنهُ لا ينبغي لهُ أن يكون جَاهلًا في هذا الباب، فأخذُ المنظومات والمُختصرات تُعطي الإنسان أصولًا في هذا العلم، وهذا أقلُ ما يفعلهُ غير المُتخصص لأن بعض طَلبة العلم ليس لديه ميولٌ لعلم الحديث، وبالتالي فإنه لا يلزم أن يأخذ هذا العلم من علوم الآلة، وهو مُصطلح حديث، وآخر ليس لديه ميول إلى علم اللغة، فلا يلزم أن يأخذ في علم النحو شيئًا، وشخص ثالث لايرغب في أصول الفقه، وهكذا في غيرها من علوم الآلة، وَهٰذَا خطأ، ومفهومٌ خاطئ، فإن طالب العلم، يحتاجُ كثيرًا إلى علوم الآلة؛ لأن علوم الآلة هي الناقلة لهذا العلم؛ من أجل أن يستطيع التعامل مع فنون العِلم الأُخرى، ومن هذه العلوم: "**علمُ مُصطلح الحديث**".

والمتن الذي بين أيدينا هو أحد المؤلفات في علم مصطلح الحديث، وهو "**البيقونية**"، وقبل شرح هذا المتن، لا بد من الكلام عن نشأة علمُ مُصطلح الحديث.

نشأة علمُ مُصطلح الحديث:

مصطلح الحديث هو علمٌ معروفٌ نشأ منذُ عهد الصحابة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُمْ وأرضاهم، فقد اهتم الصحابة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُمْ بمعرفة الحديث وثبوتهِ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا سمعوا من رجُل حديثاً، سألوا عن هذا الحديث رجلاً غيرَه، حتى يستوثقوا أن هذا الحديث قد قاله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. .

فإذا جاءهم رجُل مثلًا وقال: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: كذا وكذا، فإنهم لايأخذونه ولا يقبلونه على إطلاقهِ، لاسيما إذا كان هذا الرجُل غير معروفٍ عندهم في رواية الحديث والإكثار من السماع والجلوس عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولأجل أن يستوثقوا من صحة هذا الحديث، فإنهم يسألون عنه رجُلاً آخر، وأحيانًا يسألونُ من روى لهم هذا الحديث إن كان هناك أحداً غيره من الصحابة سمعَ هذا الحديث، فإن كان هناك أحداً غيره سمع معه هذا الحديث، فإنه يقول: حضر فُلان، وسمعهُ فُلان.

مثالٌ على ذلك: أبو سعيد الخُدري رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه يستشهد أحياناً بقولِ أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، أنهُ سمع معهُ هذا الحديث، وكذلك جاء عن عُمر بن الخطاب رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه أنه ردَّ حديثًا سمعهُ من رجل-كما في قصته مع عمار بن ياسر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه- وغيرهِ من الصحابة، فإنه كان يرد حديث الرجل حتى يشهدَ معهُ غيرهُ ممَن سمعَ هذا الحديث.

يتبين مما سبق أن الاهتمام بالحديث قَبولًا وردًا، صحةً وضعفًا كان موجوداً على عهد الصحابة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُمْ، ثم بعدهم في عصر التابعين، وتابعي التابعين من بعدهم كان لهم اهتمام بذلك أيضاً، وكانت هُناك مَباحث في علم المُصطلح مُتفرّقة، مثل المباحث التي في كتاب "**الرسالة**" للإمام الشافعي، فإنهُ جاء ببعضها قواعد المُصطلح، وكذلك كما في **مُقدمة صحيح الإمام مُسلم**، فإن مَن قرأ هذه المُقدمة وجد فيها مباحثٌ مُتفرقة في علم مُصطلح الحديث، وكذلك جاء في آخر سُنن الترمذي كتاب اسمهُ: "**العِلل**"، وتناولهُ أهلُ العلم بالشرح وأفردوا لهُ مؤلفات، ولذلك قِيل عنه **(عِلل الترمذيُ)** ويقصدون به هذا الكتاب

الذي أوردهُ في آخر جامعهِ، وبعده جاء أبو حاتم ولهُ كتاب اسمهُ: "**قواعد الجرح والتعديل**" ولم يكُن كتابًا خالصًا في علم المُصطلح، وإنمَّا كانت فيه قواعدٌ مُتفرقة لهذا العلم.

وبالجملة فإنه في تلك الفترة لم يأتِ مُصّنَف مُستقل يتناول علم مُصطلح الحديث، وإنما كانت هناك مسائل وإشارات مُتفرقة في كُتبِ أهل العلم.

ثم بعد ذلك جاء أول من صنف في علم المصطلح وهو: أبو مُحمد الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِيُّ، وقد صَنَّف في علم المُصطلح، كتاباً اسمهُ: "**المُحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**".

ثم بعد ذلك تتابعت بعد هذا الكتاب، التصانيف في علم المُصطلح، كمصنفات الخطيب البغدادي في علم المُصطلح مثل "**الجامع لأخلاقِ الراوي وآداب السامع**"، وكذلكَ لهُ كتاب اسمهُ: "**الكفاية في علم الرواية**"، واستمرَ التصنيف بعد ذلك حتى جاء **أبو عمرو بن الصلاح**، وأَلَّفَ كتابًا مشهورًا وجمعَ ما تفرّقَ في كُتب الخطيب البغدادي، فأَلفَ كتابًا اسمهُ: "**علوم الحديث**"، وهو من أشهر الكُتب في علم المُصطلح.

وتناولهُ العلماء الذين جاؤوا بعدهُ نقدًا وشرحًا واختصارًا وتعليقًا، حتى ظهرت جُملة من المُصنفاتِ التي تتعلق بكتابِ أبي عمرو بن الصلاح "**علوم الحديث**"، فَمن المُصنفات المشهورة التي ظهرت وتناولت هذا الكتاب بالتعليقِ والانتقاد، أو الانتصار والشرح ، والنَظم كذلك، والاستدراك، من هذه المصنفات: "**النُكت على ابن الصلاح**" لابن حَجر، و"**فتح المُغيث**" للسخاوي، و"**تدريب الراوي**" للسيوطي.

ثُمَّ بعد ذلكَ تتابعت المُصنفات وأَصبحَ هذا العلم، علم مُستقل من علوم الآلة، لهُ مُصنَّفات مُستقلة يُراعى لوحدهِ في الشرحِ والتعريفِ، والتصنيفِ والمُدارسةِ، وبحث قواعدهِ وأصولهِ، ومِن المصنفات التي تناولت قواعد وأصول هذا العلم هي: منظومة **(البيقونية)** والتي تُعدُّ عَتبةً لكلِ طالب علم مُبتدئ .

وهـــذه: المنظومة **(البيقونية)** تقعُ في أربعة وثلاثين بيتًا مُختصرة جدًا؛ لكنها مع اختصارها حَوت كثيراً من قواعد هذا العلم وهو علم المُصطلح.

والناظم هو: البيقوني، وقد اُختلفَ في اسمِه، فقيل: هو طه بن محمد بن فَتّوح البيقوني، وقيل: هو عُمر بن محمد بن فَتّوح الشافعي الدمشقي، والناظم رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى لم يذكُر في هذه المنظومة لا اسمهُ ولا زَمن تأليفهِ أو نَظمهِ لهذه المنظومة، ولعلهُ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى أراد الخفاءَ بذلك، فانتشرت هذه المنظومة، وتسابقَ طُلاب العلم إلى العناية بها حِفظًا وشرحًا وتعليقًا.

قال الناظم:

أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّياً عَـــلَىٰ مُحَمَّـــدٍ خَـــيرِ نبـــيْ أُرســـلا

بدأَ هذه المنظومة بالحمد للهِ، وهو الثناء على الله جَلَّ وَعَلَا بالصفات اللازمة والمُتعدية، **والثناء** على الله عَزَّ وَجَلَّ يُراد به **الحمد**، ولا بد أن يكون معهُ **تعظيمٌ ومحبة**، وفرق بينهُ وبين المدح؛ لأن المدح لا يَلزم أن يكون معهُ محبة، ولا يجوز أن يكون معهُ تعظيم؛ لأن التعظيم لا يكون إلا لله جَلَّ وَعَلَا؛ لأنه قد يمدح الإنسان شخصاً في صفةٍ من الصفات؛ لكنهُ لا يَلزم أن يكون معهُ محبة، فإذا كان المدحُ معهُ محبة ومعهُ تعظيم فيُسمَّى حينئذٍ **حمدًا**.

وأيضًا جاء الناظم بالصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وذلك اقتداءً بالله جَلَّ وَعَلَا وملائكتهِ، حيث قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ومعنى **الصلاة** في اللغة: هي الدُّعَاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، أي ادعُ لَهم، وكذلك ما جاء في الصحيحين في ساعة الجُمُعة: «إِنَّ فِي الجُمُعَةِ لَسَاعَةً، لا يُوافِقُها عبدٌ مُسْلِمٌ، قَائِمٌ يُصلي، يسألُ اللَّهَ خَيْرًا، إِلَّا أَعْطاهُ إِيَّاهُ»[(١)]، وقال بيدهِ يُزّهدها أي "يُقللها"، ومعنى **(قَائِمٌ يُصلي)**: أي يدعو، وليس معناهُ أنهُ يُصلي سُنةً، ونحو ذلك كما يفهم البعض من ظاهر الحديث، وقائمٌ: ليس معناهُ أنهُ يقوم للصلاة، وإنما هو بمثابة الوقوف للدعاء بعرفة، أيَّ أن القيام والوقوف أَصبحت صفة لازمة للداعي، كأن يقول شخص لآخر قُم من آخر الليل، وادعُ الله جَلَّ وَعَلَا، أو قُم داعيًا لله جَلَّ وَعَلَا، والمقصود بهِ أن يقوم بهذا الشأن ويفعله، وليس المقصود فعل القيام على وجه الخصوص.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الساعة التي في يوم الجمعة (٩٣٥)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة (٨٥٢).

فالصلاة في اللغة هي "الْدُّعَاء"، لكن الصلاة من الله جَلَّ وَعَلَا لا تكون بمعنى الدعاء؛ لأنهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الذي يُدعى، وإنما تعني ثناءٌ من الله جَلَّ وَعَلَا عَلَىٰ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الملأ الأعلى عندَ الملائكة، وهذا المعنى هو ما ذكرهُ أبو العالية، كما رواهُ البخاري مُعلَّقًا.

وقيل: أنَّ الصلاة من الله جَلَّ وَعَلَا هي بمعنى الرحمة، وانتقد بعض أهل العلم هذا المعنى؛ لأنهُ ليس فيه خصوصية للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينئذٍ، ولذا اشتهر عند المتأخرين أن الصلاة من الله جَلَّ وَعَلَا هي الثناء على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الملأِ الأعلى، أما الصلاة من الملائكة فَيُرجع إلى المعنى الأصلي وهو: "الْدُّعَاء"، وكذلك صلاةُ الخلقِ على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيضًا هي بمعنى الْدُّعَاء.

والناظم هُنا ذَكرَ الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يذكُر السلام على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع أن الله قرن بينهما في الأمر كما في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾[الأحزاب: ٥٦]، ولا شك أن هذا أعظمَ أجرًا وأولى أن يُقرن التسليم مع الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل كرهَ بعضُ أهل العلم كالنووي وابن حجر وغيرهما، إفرادُ الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من دونِ تسليم.

قال الناظم:

أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّياً عَـــلَىٰ مُحَمَّـــدٍ خَـــيرِ نبـــيْ أُرســـلا

فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو خيرُ الرُسِل، وقد ثَبت ذلك بالنصوص وإجماعِ أهل العلم على ذلك، كما نقلهُ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى وغيرِه.

قال الناظم:

وذِي مِـــنَ أقسَـــامِ الحـــديث عـــدَّة وكُـــلُّ واحـــدٍ أتـــى وحـــدَّه

أي أنه في هذه المنظومة عدة أنواع من علوم الحديث، كالصحيح وأنواعه، والضعيف

وأنواعه، وغيرها من أنواع الحديث التي ذكرها في هذه المنظومة.

قول الناظم: "**وحَدَّه**" المقصود بـ الحد هنا: التعريف، أي تعريف كل نوع ذكره في المنظومة.

وقد ذكرَ الناظم اثنين وثلاثين نوعًا من علوم الحديث في هذه المنظومة، بينما ذكر ابن الصلاح في مُقدمتهِ سبعةً وستين نوعًا، ومنهم مَن ذكرَ أكثر من ذلك، ولكن لما كانت هذه المنظومة مُختصرة؛ كان عدد ماذكر فيها من أنواع الحديث أقل من غيرها.

ولا شك أنها حَوَتْ أصولاً في ذلك، وحَوَتْ المُشتهِر دون ما سواه، وكذلك ذكر بعضاً من المُلَح كالمُسلسل وغيرهِ مما لا يتعلقَ بهِ صحةً وضعفًا.

قال الناظم:

أوَّلُها (الصحيحُ) وهوَ ما اتَّصَل ... إسنادُهُ ولَمْ يشَذّ أو يُعَلّ

يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

قبل بيان أنوع الحديث لا بد من التعريف بالحديث.

الحديث: هو ما جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ، وإذا قيلَ وصف فإنهُ يُقصدُ به الوصف الخَلقي ويُقصدُ بهِ الوصف الخُلقي.

أحياناً يُنقل قول عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقال هذا حديث من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأحيانًا يُنقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِعل، فَيُقالُ هذا حديث من فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأحيانًا يُنقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إقراراهُ بما سمعهُ من غيرهِ، فيُقال هذا حديث من إقرار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأحيانًا يُنقل وصفٌ للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سواءً خَلْقيًا أو خُلُقيًا فَيُقال هذا حديث لصفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مثال على الحديث من قولِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[٢]، فهذا حديث، وهو قولٌ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

مثال على الحديث من فعلِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حديث ابن عباس، قال: شربَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبنًا فَمضمض وقال: «إِنَّ لَهُ دَسَمًا»، فهنا يحكي فِعلاً من أفعال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مثال على الحديث من تقريرِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ماجاء في صحيح مُسلم حينما سألَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الجارية، فقال لها: «أين الله؟ » فقالت: "في السماء"، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لصاحبها «أعتقها فإنها مؤمنة»[٣]، فأقرها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هذه الإجابة، وهذا التقريرٌ منهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو من أنواعِ الحديث أيضًا.

مثال على حديث فيه وصف للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وصفاً خُلُقِيًّا أو خَلْقِيًّا**: قول ابن عباس رضي الله عنهما: "كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان"، فهنا ذكر صفة من صفات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخُلُقِية وهي (الجود).

مثال آخر: حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحسنُ الناس وجهًا أو خَلقًا، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير"[٤]، هنا ذكر صفة من صفات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخَلْقِيَّة.

---

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» (١٩٠٧).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد مواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣٥٤٨)، ومسلم في الفضائل، باب في صفة

ثم نأتي إلى تعريف **مُصطلح الحديث**: "هو علمٌ يعرفُ بهِ حال السند والمتن من حيثُ القبول والرَد".

فالبحث في صحة الحديث وضعفهِ إنما يكون من خلال: "السند والمتن".

(**السـند**): هو ما يتتابع من سلسلة الرجال بداية من المُسنِد (وهو صاحب كتاب الحديث) إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مثـال: حينما يقول (صاحب كتاب الحديث): حدّثنا فُلان، قال: حدّثنا فُلان، قال: أخبرنا فُلان، عن فُلانٍ..... (إلَىٰ أن قال) حدّثنا أبو هريرة – مثلاً- قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **(هنا انتهى السند).**

(**المتن**): هو نَص الحديث.

مثـال : قول النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، **(هذا يُسمى مَتن)**.

فَالحكم على الحديث ضعفاً أو صحة، قَبولاً أو رَداً، إنَّما يكون من خلال البحث والنظر في هذين الأمرين: **(السند والمتن)**.

وهناك شروط للحكم على السند والمتن (ستأتي من خلال كلام الناظم) ، يُحكَم من خلال هذه الشروط على الحديث صحة أو ضعفاً.

مثـال: قـال البُخـاري رَحِمَـهُ اللهُ: حدّثنا الحُميدي عبد الله بن الزُبير، قال: حدّثنا سُفيان، قال: حدّثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنهُ سمعَ عَلْقَمَة بن وَقاص اللَّيْثِيّ، يقول: سمعتُ عُمر بن الخطاب رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه وهو على المنبر، قال: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **(هنا انتهى السند)** يقول:«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»، **(نص الحديث هذا يُسمى متن)**، **فإذا** أردنا أن نحكُم على الحديث، ننظُر إلى **(السند)** أي رجال هذا الحديث واحدًا واحدًا، نبحث في كُتب علماء الحديث، ماذا قالوا عن هذا الرجل؟ وماذا قالوا عن ذاك الرجُل؟ فإذا وُصفَوا

النبي ﷺ ومبعثه وسنه (٢٣٤٧).

هؤلاء اَلرِّجَال بأنهم ثقاتٌ أثبات، أو نحو ذلك من كلام أهل الحديث: **مثل قولهم**: جبلٌ في الحِفظ، مُتقِن، أحفظ الناس، ثَبت، ثقة، حُجة، كُل هذه الألفاظ القوية تدلُ عَلَىٰ قبول رواية رجال هٰذَا الإسناد؛ لأنهم كلهم ثقاتٌ ثِباتٌ، فصار هذا الحديث من قبيل المقبول، أيّ الصحيح.

ثُمَّ ننظُر بعد ذلك في المتن، هل يوجد فيه عِلة أو شذوذ؟ فقد يكون السند صحيحاً، ورِجَال كُلهم أثبات ثقات؛ لكن هناك عِلةٌ قَادحة في المتن، **والعلة القادحة:**

- إما أن يكون فيه **شذوذ**، **والشذوذ هو:** مُخالفة رواية الحديث لروايات أصح منها، أو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.
- أو يكون هناك **عِلة خَفية قادحة** في الحديث، (وسيأتي هذا عند كلام الناظم عن الحديث الصحيح).

وتتابعَ أهلُ الحديث على تقسيم الحديث إلى صحيحٍ وضعيف إِلَىٰ أن جاء الترمذي، وقَسّمَ الحديث إِلَىٰ: **(صحيح، وحَسن، وضعيف)**، وهناك من المُتقدمين مَن جاء بلفظِ الحسن؛ لكنهُ اُخْتُلِفَ في معنى **(الحسن)** عندهم.

مثال: البخاري أحياناً يقول عن حديثٍ ما: **(هذا حديثٌ حسن)**، ويُريد بذلك أنهُ ضعيف.

مثال آخر: نجد أحيانًا عند أبي زُرعة أو أبي حاتم القول عن حديث: **(ما أحسنَه)** أو **(هٰذَا من الحديث الحِسان)**، ويُقْصَدُ أنهُ حديثٌ ضعيف.

وعموماً فإن المُراد بالحسن: الذي هو أقل مرتبة من الصحيح، وأعلى مرتبة من الضعيف، فهو مرتبة وسط بين الصحيح والضعيف.

(وسيأتي بيان هٰذا في كلام الناظم عن الحديث الحَسن)؛ لأن الناظم – **البيقوني**– اتَّبَعَ المُتأخرين في تقسيم الحديث إِلَىٰ **(صحيحٍ، وحسنٍ، وضعيف)**.

فائدة علم المُصطلح: نعرف من خلاله حال الحديث من حيث القبول أو الرد.

قال الناظم:

أَوَّلُها (الصحيحُ) وهوَ ما اتَّصَل ... إسنادُهُ ولَمْ يشَذَّ أو يُعَلّ

يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

هذان البيتان هما في تعريف الصحيح، بدأَ الناظم بِأول نوع من أنواع الحديث وهو الصحيح.

والحديث الصحيح وكلَ حديث لا بدَ فيه من **رُكنين:**

- الرُكن الأول: وهو السَند.
- والركن الثاني: هو المتَن.

تعريف الحديث الصحيح: "هو ما رواهُ عَدلٌ تام الضبطِ عن مثلهِ بسندٍ مُتصِل من غير شذوذٍ ولا عِلة".

شروط الحديث الصحيح:

1. **العدل.**
2. **الضبط.**
3. **اتصال السند.** (هذه الشروط الثلاثة متعلقة بالسند).
4. **نفي الشذوذ.**
5. **نفي العلة القادحة.** (هذان الشرطان متعلقان بالمتن).

وبعضُ المُتأخرين لا ينظُر إلى الشذوذ ولا إلى العِلة، ويقبل الحديث لمُجرد خلو إسنادهِ من الآفة، ولشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى كلامٌ نفيس عن نقدِ متون الحديث، ومناصرة منهج المُتقدمين في أن الشذوذ والعِلة، كلاهما مُعتبر في قَبول الحديث أو رَدهِ.

وهذه الشروط الخمسة بالتفصيل هي:

الشرط الأول: "ما رواهُ عَدلٌ"، أي يلزم أن يكون كُل راوي مِن رواتهِ مُتصفاً بهذه الصِفة وهي العدالة، **ومَتَى نَحكُم على الشخص أنهُ عَدل؟**

إذا كان مُسلمًا مُكلفًا (والتكليف فيه خلاف؛ لكن الخلاف فيه يسير)، غير مخروم المروءة، وغير فاسق ولا مُبتدِع، ولا كذَّابًا ولا مُتهمًا بالكذب، ولا مجهولًا بنوعي الجهل (مجهول الحال أو مجهول العين)، وهذه الصفات متفق عليها.

مثال على انتفاء شرط العدالة: رجُل اسمه: جَابر بن يزِيد الْجُعْفِيّ، وهذا الرجُل مُتهّم ومنسوب إلى الرفض؛ فَحينئذٍ لا تُقبلُ روايتُه؛ لأنهُ مُتهمٌ بما ينافي العدالة؛ لأنهُ من شروط العدالة أن يكون ذو اعتقادٍ سَليم، وفي هذه المسألة اختلافات يسيرة واستثناءات في بعض الرجال ممن اتصفوا ببعض الصفات التي تقدح في عدالتهم كالتشّيُع أو الرفض.

وضابط هذا الاستثناء: أن هذا الرجل – المتهم بالتشيع مثلاً- إذا روى عن سائر الصحابة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُمُ بما لا يقدِح فيهِم فإنهُ يُقبلَ؛ لأن الشيعة لاسيما في الأزمان المُتأخرة في عصور التابعين، كانوا يقدحون في الصحابة، فإذا روى هذا الرجل – المتهم بالتشيع مثلاً- حديثاً في الثناء على الصحابة فإنه يُقبَل؛ لأن هذا يُخالف مُعتقدهُ هو، ومع ذلك فقد رواه، وهذا الاستثناء لبعض الرجال المتهمين، إنما هو رأي وقول لبعض أهل الحديث.

ومن أهل الحديث مَن قال: ما دام أنهُ مُتهمٌ في اعتقادهِ فإنهُ لا يُقبلُ إطلاقًا دون أي استثناء.

ومنهم مَن يرى التفريق في الاعتقاد بين الرافضي وبين المُرجئ –مثلاً- وبين مَن كان عندهُ شيء من التّصوف ونحو ذلك، (لاسيما التصوف المُتأخر، لا المُتقدم الذي هو بمعنى: الزُهد).

وخلاصة ذلك: أن الخلل في الاعتقاد سبب من أسباب رَدِّ العدالة ونفيها.

- **الشرط الثاني:** "الضبط"، **والضبط ينقسم إلى قسمين:**

- ضبطُ حفظٍ، ويُسمونهُ: ضبط صَدر.
- وضبط كتاب.

➢ **ضبط الصَدر**: هو أن يُثبت حفظهُ أو حفظ ما سمعهُ، فَيستحضرهُ متى شاء، أو أرادَ، ويكون عندهُ قوة استحضار، فهٰذَا هو ضبط "**الصَدر**"، الَّذِي هو الحفظ.

➢ **ضبط كتاب**: وهو أن يُثبتَ ما سَمعهُ في كتابهِ، ويصونهِ من الخطأِ ومن الوهن منذُ أن سَمعهُ وقيّدَه إلى أن يؤدي منه.

قول الناظم: "عن مثلِهِ"، أي يؤدي واحد عن مثله في الضبط والعدالة.

فالذي يروي الحديث إما أن يُحدّث هو من كتابهِ، فَلَابُدَّ حينئذٍ أن يكون عندهُ ضبط كتابة، وإما أن يُحدِّث من حِفظِه، فإذا حَدثَ من حفظهِ، فلَا بُدَّ أن يتحقق فيه ضبط الصَدر، فإذا كان يستحضر هٰذَا الحديث متى ما أرادَ إلقائهُ، فإن هٰذَا يُعتبر ضابط في حِفظِه، ويرويه كما سَمعهُ، **وكيف نعرف أن هٰذَا الرجل روى الحديث كما سمعهُ ولم يخطئ في ذلك؟** **الجواب:** هٰذَا يعرفهُ نُقّاد رجال الحديث، فَيُعرف فلانٌ عندهُم بقوة الحفظ وقوة الاستحضار والإلقاء، فَحينئذٍ تجد أنَّ الكلام والحكم عليه في كُتب اَلرِّجَال أنَّهُ ثقةٌ ثَبت، أو ثقة فقط، وهذا كافٍ في كونهِ ضابط، أو ضبط كتاب حينما يُحدِث من كتابهِ، لكن أحيانًا يكون الشخص يُحدِّث من كتابهِ؛ وكتابه هٰذا قد دخلهُ الوهن أو الخطأ، وهذا الخطأ قد وقع في كتابه من بعض النُسَّاخ أومن بعض أبنائهِ، **فكيف يكون الحكم على هذه الرواية؟** **الجواب:** ينتفي عنه صفة الضبط (ضبط الكتاب)، ولا تقبل روايته من كتابه الذي وقع فيه الخطأ.

➥ **مثال ذلك**: رجُل اسمه: قيس بن الربيع الأسدي، هذا من رواة الحديث؛ لكن العلماء عابوا عليه أنهُ لم يصُن كتابهُ، أيّ أن كتابهُ دخلهُ شيءٌ من الخطأ؛ لأنه كان لهُ ابن يُدخل في فجوات وفُرج هذا الكتاب شيء من المرّويات، كما قال أبو داوود الطيالسي عنه: "إِنَّمَا أُتي قيس من قِبل ابنِهِ، كان يأخذُ حديث الناس فيُدخلها في فُرجِ كتابِ قيس"، ولا يعرف قيس بذلك، فإذا حَدث ذلك الرجُل من كتابهِ فإنه ينتفي عنه ضبط الكتاب، بسبب هذه العلة التي وقعت في كتابه.

➥ **مثال آخر**: محمد بن مُسلم الطائفي، قال عنهُ ابن معين: ثقةٌ لا بأس بهِ، وكان إذا حَدّثَ من حفظهِ يُخطئ، أي أنهُ إذا حَدّث من الكتاب فإنه يبقى حُكم الثقة فيه؛ لكنهُ إذا حَدّثَ من حفظهِ، فإنهُ ينتفي عنهُ ضبط الصَدر؛ لأنه يخطئ كما قال عنه ابن معين، وأما ضبط الكتاب فهو ثقةٌ بهِ؛ فَيُقبل حَديثهُ إذا حَدّثَ من كتابهِ.

◄ **الشرط الثالث**: "بسندٍ مُتصِل"، وضدُ الاتصال القطع، كأن يروي الراوي حديثاً لم يسمَعه ممن روى عنه.

➥ **مثال**: لو جاء شخص وقال: سمعتُ هذا الحُكم الشرعي من الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن عثيمين سمعهُ من ابن تيمية، فهنا لانقبل منه؛ لأن هذا السند الذي جِاء بهِ غير مُتصِل، فيهِ انقطِاع، وأحيانًا يكون الانقطاع في أول السند فَيُحكم عليه بأنهُ مُعلَق، وأحيانًا يكون في آخر السند، فَيُحكم عليه بأنهُ مُرسَل، وأحيانًا يكون وسطهِ، وسيأتي بإذن الله تعالى أنواع الحديث المُنقطِع.

➥ **مثال آخر**: ما أخرجهُ الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن ابن شهاب الزُهري قال: "كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قَعدَ يوم الجُمعة على المِنبر فدعى، إنما يُشيرُ بإصبعهِ والناس يُؤَمِّنُون"(٥)، بالنَظر إلى هذا الإسناد، نجد أن الزُهري تابعي ولم يُدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا الإسناد ليس مُتصلًا، مع أن رواة هذا الحديث: الليث بن سعد، ثم هشام بن سعد، ثم ابن شهاب، كلهم ثقاتٌ أثبات؛ لكن عدم وجود الرجل الذي بعد التابعي (وهو الصحابي)، جعل هذا السند غير مُتصل، ولذلك يعتبر من قبيل الحديث المردود وليس المقبول، وعِلته: عدم اتصال السند.

◄ **الشرط الرابع**: "ألا يكون شاذًا"، وَهذَا الشرط لم يعترف بهِ كثير من المُتأخرين، فَجمهور المحدثين عَلَىٰ عدم الاعتداد بهِ، وبعضهم ينظر إلىٰ العدالة، وَإِلَىٰ الضبط وَإِلَىٰ اتصال السند فَيقبلون الحديث، حَتَّىٰ وإن كان شاذًا.

---

(٥) أخرجه أبو داود في (المراسيل) (٤٧٥)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٩٣٨).

مثـــال: لـو جاء شـخص ثقة وقال: رأيت في هٰذَا الشارع حادث اصطدام بين سيارتين، السيارة الأولى فيها رجلان، والسيارة الأخرى فيها رجلٌ واحد، فلما نظرنا إلى السيارتين: رأينا في السيارة الأولى رجُل وامرأة، وهذا الشخص الذي جاءنا يقول: في السيارة الأولى رجُلان، مع أنه ثقة، وفيه صفة العدالة، لكن لأنه خالف جَمع الثِقات، فحينئذٍ تُعَدُّ روايته هذه شاذة، ومثله عند المحدثين لو روى رجُلٌ ثقة حديثاً قد خالف مَن هو أوثق منهُ، فَحينئذٍ لا يُقبل حديثه لتخلف هذا الشرط.

الشرطُ الخامس: "ألا يكون مُعللًا"، أي لا يكون في الحديث عِلة خفية تقدحُ في صحة الحديث، وسيأتي بإذن الله تعالى الكلام على الحديث المُعلَل.

هذه خمسة شروط، ثلاثة منها تتعلق بالسند، واثنان متعلقانِ بالمتن وهما (انتفاء الشذوذِ وانتفاء العِلة)، وكثير من المُتأخرين لا يَعتدون بهذين الشرطين الأخيرين، ولذلك فإن شروط الصحيح عندهم ثلاثة، وهي: (العدالة، والضبط، واتصال السند).

مثـال علـى حـديث تحققـت فيـه الشـروط الخمسـة: روى البُخاري في صحيحهِ، قال: حدّثنا مُسدَّدْ حدَّثنا مُعتمِر، قال: سمعتُ أبي، قال: سمعتُ أنس بن مالك رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال: كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ والهرمِ، وأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ المحيا والممات، وأَعُوذُ بِكَ عَذَابِ الْقَبْرِ»(٦).

حين ننظر إلى هذا الحديث من ناحية السند والمتن، لانبحث ولا نطبق شروط الحديث على الصحابة؛ لأن الصحابة كُلهم عُدول، عَدَّلهم سيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما جاء عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خيرُ القرونِ قرنِي»(٧)، وهذه قاعدة، وهي: "أنه

(٦) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن (٢٨٢٣)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من العجز والكسل وغيره (٢٧٠٦).

(٧) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد (٢٦٥١)، ومسلم:

لا يُمكن أن تأتي عِلة الحديث من صحابي، سواء من ناحية ضبطِهِ أوعدالتهِ"؛ لأن الذي عَدّلهم هو النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي الحديث هنا الذي روى عن أنس هو والد مُعتمِر واسمه (سُليمان بن طرخان)، إذا نظرنا إلى حكم المحدثين عليه، نجدهم قالوا عنه: "ثقةٌ عابِد"، وكذلك حكم المحدثين على مُعتَمِر: "أنهُ ثقة"، ثم الذي روى عن مُعتمِر وهو مُسدِد بن مُسرهد، قال عنه المحدثون: "ثقةٌ حافظ"، ثم الذي روى عن مسدد وهو البُخاري، وهو معروف عند أهل الحديث أنه: "جبلٌ في الحِفظ"، بالنظر إلى سند هذا الحديث من ناحية الضبط والعدالة واتصالهِ، فإنه "لا مُطعَن فيه"، وأيضًا بالنسبة للمتن، فإن هذا المتن ليس فيه شذوذ: (لم يُخالف متون أخرى)، وأيضًا ليس فيهِ عِلة قادحة، فيتلخص الحكم على هذا الحديث أنه قد استوفى الشروط الخمسة، وبالتالي فهو حديثٌ مقبول.

مثال آخر: روى البُخاري، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك عن أبي الزِناد عن الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لولا أن أشَقَّ على أُمتي لَأَمَرْتُهُمْ بالسِّوَاكِ عندَ كُلِّ صَلَاةٍ»[٨]، عند النظرِ إلى رواة هذا الحديث في كُتب تمييز اَلرِّجَال، مثل كتاب (تقريب التهذيب) لابن حجر، وغيره من المؤلفات التي أُلِّفت في تمييز الرجال ومعرفتهم، ننظُر ماذا قالوا عن الأَعْرَجُ وهو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمُزُ، نجد أنهم قالوا عنه: "ثقةٌ ثَبت"، ثم ننتقل إلى أبي الزِناد (وهو عبد الله بن ذكوان القرشي) قالوا عنه: "ثقةٌ فقيه"، ثم ننظر إلى ماقيل في مالك بن أنِس (والمقصود به الإمام مالك) نجد أنهم قالوا عنه: "إمامٌ حافظ"، ثم بعده عبد الله بن يوسف، قالوا عنه: "ثقةٌ متقَن"، وكذلك البخُاري قالوا عنه: "جبلُ في الحفظ"، فإذًا هذا السند، يعتبر

كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة (٢٥٣٥)، ولم أجده بلفظ: القرون، إنما هو بلفظ: الناس.

(٨) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب السواك (٢٥٢).

سندٌ مقبول بشروطِهِ الثلاثة، وأيضًا ليس في متن الحديث لا شذوذ ولا عِلة، وحينئذٍ يكون من قبيل المقبول، وهو حديث الصحيح.

قال الناظم:

وَ(الحَسَنُ) المَعْرُوفُ طُرْقاً وغَدَتْ رِجَالُهُ لا كالصّحيحِ اشْتَهَرَتْ

◄ **الحديث الحَسن هو: "ما رواهُ عَدلٌ خفيف الضبط، عن مثلِهِ أو أضبط مِنه بسندٍ مُتصل من غير شذوذٍ ولا عِلة"**، أي أن الحَسن مثل الصحيح تمامًا؛ لكن الاختلاف من ناحية الرجال، وهذا الاختلاف في أنهم ليسوا مشهورين في الضبطِ كَشُهرةِ رجال الصحيح ، فرجال الحديث الصحيح يشترط في كل راوٍ منهم أن يكون **(عَدلٌ ضابط)**؛ لكن في الحَسن يشترط أن يكون الراوي **(عَدلٌ خفيف الضبط، عن مثلِهِ أو أضبط مِنه)**،

ما معنى قولهم: "خفيف الضبط"، **خفيف الضبط هو:** مَن يوصف عند أهل الحديث بألفاظ تُشعِر أن هذا الرجل ليس ثقةٌ ضابط أو مُتقِن، وَإِنَّمَا يوصف بألفاظ تجعله في درجة أقل من ضبط وإتقان رجال الصحيح، **وهذه الألفاظ مثل:** ثقةٌ يُخطِئ أو ثقةٌ لهُ أوهام أو صَدوق، أو لا بأسَ بهِ، فهذه الأحكام ونحوها تُشعر بأنهُ ليس مُتقِناً في ضبطِهِ وإنما هو خفيف الضبط، حتى لو قيلَ في رجُلٍ واحد من رجال السند مثل هذه الألفاظ! فإنَّ هذا الحديث ينزل من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحَسن.

⮌ **مثال**: روى أحمد وأبو داوود وابن ماجة عن عبد الرحمن بن بُديل عن ميسرة عن أبيهِ عن أنس رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ للَّهِ أَهْلِينَ منَ النَّاس، قيلَ: مَن هُم يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: أهل القُرْآن هم أهل الله وخاصتُه»(٩)، نأتي إلى اَلرِّجَال الذين في إسنَاد هذا الحديث، (عبد الرحمن بن بُديل) هذا الرجل قال عنه أهل الحديث: "لا بأس بِه"، بينما باقي الرواة في هذا الإسناد كُلهم قيل عنهم: ثقة، وثقةٌ ثَبت، وثقةٌ عابد، وثقةٌ حافظ، لكن عبد الرحمن هذا، قيل عنهُ: "لا بأس بِه"، وبسبب عبد

(٩) أخرجه ابن ماجه: المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١٥)، وأحمد (١٢٢٧٩)، ولم أقف عليه عند أبي داود، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢١٦٥).

الرحمن بن بُديل نَزل هذا الحديث من درجة الصحيح إلى الحَسن، لأجل العِلةُ في سَندِهِ، وعلة الإسناد كما سبق أن يكون هناك رجل من رجال الإسناد وصفه المحدثون بأنه: يُخطئ أو لهُ أوهام مع أنهُ ثقة، أو أنهُ حافظ ونحو ذلك من الألفاظ.

مثال آخر: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِفتاحُ الصَّلاةِ الطُّهورُ وتحريمُها التَّكبيرُ وتَحليلُها التَّسليمُ»(١٠)، هذا الحديث رواهُ الترمذي، وقال عنه: **"هذا الحديث أصحُ شيءٍ في الباب وأحسنُه"**، وقال عن أحدِ رواتِه: **"وعبد الله بن محمد بن عقيل: صَدوق، وقد تكلمَ فيهِ بعضُ أهلُ العلم من قِبلِ حِفظِهِ"**. من خلال حكم الترمذي على هذا الراوي ووصفه بأنه:"صدوق"، نَزل هذا الرجل من كونهُ يُحكم عليه من رجال الصحيح إلى رجال الحَسن.

قال الناظم:

وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الحسْنِ قَصرْ فَهْوَ (الضعيفُ) وهوَ أقْسَاماً كُثُرْ

الحديث الضعيف هو: "ما فقدَ شرطًا من شروط الصحيح والحَسن"، ولذلك قَالَ الناظم:"**وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الحسْنِ قَصُر**"، أيَّ أنهُ فقدَ شرطًا من هذه الشروط فإنه يكون ضعيفاً، وللحديث الضعيف أقسامٌ وستأتي بإذن الله تعالى.

مثل أن يُتهمَ في عدالتهِ أو في ضبطهِ، وهذا الاتهام ليس مثل اتهام رجال الحَسن، لأن الرجل المتهم في الحديث الضعيف لايقال عنه: هو ثقةٌ لهُ أوهام؛ لأن هذا ليس اتهامًا، بل هو تعديل ومعهُ تجريحُ خفيف، أنزلهُ من مرتبة الصحيح إلى الحسن؛ **لكن إذا قيل عن الرجل**:" لهُ أوهام"، أو قيل:"هو منسوبٌ إلى الرفض"، فإن هذا يعتبر تجريحٌ في عدالتهِ أشد من تجريح رجال الحسن، وإذا انتفى شرط من شروط الحديث الصحيح الخمسة: (

(١٠) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء (٦١)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في أن مفتاح الصلاة الطهور (٣)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور (٢٧٥)، وصححه الألباني في الإرواء (٣٠١).

العدالة أو الضبط، أو اتصال السند، أو وجود الشذوذ أو العِلة)، فَحينئذ نقول عنهُ: أنهُ حديثٌ ضعيف.

مثال: روى الإمام أحمد من طريق دراج بن سمعان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان»(١١)، هذا الحديث إذا تأملنا في رواتهِ، نجد أن فيه دراج بن سمعان وهو ضعيف، قال عنهُ الحافظ بن حجر في التقريب: "صدوقٌ، في حديثهِ عن أبي الهيثم ضَعْفٌ"، وهنا في هذا الإسناد قد روى عن أبي الهيثم، إذًا لا تُقبل روايته هذه.

مثال آخر: روى الإمام أحمد حديثاً من طريق عَبْد الرَّحْمَنِ بْن زِيَاد الْأَفْرِيقِيُّ، عن زياد بن نُعيم الحضرمي عن زِيَادُ بن الحَارِث الصَدَائي رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:«مَن أذَّن فهو يُقيم»(١٢)، عند تأمُل هذا الحديث، نجد في إسناده عبدالرحمن الإفريقي، وقد قال عنه الترمذي:"حديث زياد نعرفهُ من حديث الإفريقي، والإفريقي ضعيفٌ عند أهلِ الحديث"، فهذا الحديث حكموا عليه بالضعف، لأن في إسناده رجُلاً مُتهماً في ضبطهِ، فهو ضعيفٌ في ضبطهِ، فنزل هذا الحديث لأجل هذه العلة إلى مرتبة الضعيف، وللضعيف أنواع كثيرة أوصلها بعضهم إلى أربعين نوعاً، كما ذكرَ العراقي في ألفيتهِ.

❖ ما حُكم الاحتجاج بالحديث الضعيف؟

---

(١١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة (٥/ ١٢) رقم (٢٦١٧)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه: كتاب المساجد، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة (١/ ٢٦٣) رقم (٨٠٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٠٩).

(١٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، بابٌ في الرّجل يؤذّن ويقيم آخر (٥١٤)، والترمذي: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أنّ من أذّن فهو يقيم (١٩٩)، وابن ماجه: كتاب الأذان والسنة فيه، باب السّنّة في الأذان (٧١٧)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٣٧)، والضعيفة (٣٥)، وضعيف أبي داود (٨٢).

الجواب: الاحتجاج بالحديث الضعيف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسمُ الأول: الاحتجاج بالحديث الضعيف في العقائد، وهذا لا يجوز بإجماع العلماء، فإذا جاء حديث من أحاديث العقائد، وهو ضعيف فهو غير مقبول بالإجماع.

القسمُ الثاني: الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام (يعني في الحلال والحرام)، فهذا أيضًا لا يجوز عند جمهور العلماء.

القسمُ الثالث: الاحتجاج بالحديث الضعيف في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، فالمشهور عند العلماء جواز الاحتجاج بهِ؛ لكن بثلاثة شروط:

- **الشرط الأول**: ألا يكون شديد الضعف.
- **الشرط الثاني**: أن يندرج تحت أصلٍ معمولٍ فيهِ، مثلًا يأتي شخص بحديث في بِر الوالدين، وهذا الحديث ضعيف؛ لكنهُ يندرج تحت أصل، وهو أنهُ هناك نصوص كثيرة صحيحة في بِر الوالدين.
- **الشرط الثالث**: ألا يعتقد عند العمل بهِ ثبوتِه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وهذا هو اختيار جمهور العلماء.

وهذه الشروط الثلاثة هي قول جمهور العلماء، ومن أهل العلم مَن نقلُ الإجماع كالنووي، قال: "إن الحديث الضعيف يُحتجُ بهِ في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب بهذه الشروط الثلاثة بإجماع العلماء"، وهذا الإجماع غير صحيح، بل الخلاف منقول عن أبي حاتم، وأبي زُرعة، وأيضًا ابن العربي، وأيضًا الألباني، والخلاف معروف؛ لأن من أهل العلم مَن ردَّ الحديث الضعيف بلا شروط وبلا قيود، بل يردُّه مُطلَقاً.

وقول المُتقدمين من أهل الحديث، هو قول قوي فهم لا يقبلون الحديث الضعيف في أي بابٍ من الأبواب، حتى في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، ويرون أنه لا حاجةَ للحديث الضعيف، وأن ماجاء في الصحيح من أحاديث فيها غُنيةَ، وممَن اختار هذا القول: شيخنا ابن عثيمين، وشيخنا عبد الكريم الخُضير.

📖 **قال الشيخ عبد الكريم الخُضير**: "فالصواب أنَّ الحديث الضعيف لا يُعمل بهِ مُطلقًا، ما لم يغلب على الظن ثبوتَه، فَيصل إلى درجة الحَسن لغيرِهِ"، يعني أنَّ الضعيف لا يُقبل أبدًا مطلقًا إلا إذا كان حسن لغيرِهِ، أي يكون لهُ طُرقاً يشدُّ بعضُها بعضًا.

❖ **تنبيه: الخِلاف في قَبول الحديث الضعيف** عند العلماء الذين قالوا أنه يقبل، هم يقصدون بالحديث الضعيف الذي هو: (الحَسن لغيرِهِ)، ولا يقصدون بهِ: الضعيف؛ لكن هي كلمة جَرت على ألسُن العلماء على مَر العصور وهي: "أن الضعيف يعمل به بشروط"، فظنَ بعض مَن ينقل عنهم أن الحديث الضعيف يكون مقبولًا في فضائل الأعمال وفي الترغيب والترهيب إذا كان ضعيفًا ولوكان طريقهُ واحد، وهذا غير مُراد، وَإِنَّمَا العلماء أرادوا بقولهم الضعيف هو الحسَن لغيرِهِ، فإذا كان هذا الحديث الضعيف لهُ طُرق يشدُ بعضها بعضًا، فَتجَّوزوا في رواية هذا الحديث إذا كان مقبولًا في فضائل الأعمال وكذلك في الترغيب والترهيب.

❍ **من أهل الحديث من قسّم الحديث إلى خمسة أقسام:**

الأول: صحيحٌ بذاتهِ.
الثاني: صحيحٌ لغيرهِ.
الثالث: حسنٌ لذاتهِ.
الرابع: حسنٌ لغيرهِ.
الخامس: ضعيف.

➢ **وكيف نُفرّق بين الصحيح لذاتهِ، والصحيح لغيرهِ؟**

الجواب: الصحيح هو الصحيح لذاتهِ؛ أما الصحيح لغيره فهو الحديث الحسن إذا تعددت طرقه، وهذه الطُرق كلها حِسان.

➥ **مثـــال:** نفترض حديثاً رواه أربعة عشر شخصاً، أول خمسة رواة في سلسلة هذا الحديث، الأول منهم قالوا عنه: ثقة، والثاني: ثقة، والثالث: ثقة، والرابع قالوا عنه: صدوق، أو قالوا: ثقة له أوهام، والخامس قالوا عنه: ثقة، فهذا الطريق عند أهل الحديث هو: طريق حسن.

ثم جاء نفس هذا الحديث من طريق آخر، وهو طريق حسنٌ كذلك، فهنا تعددت طرق هذا الحديث، وهذه الطرق كلها حسان، فيرتقي هذا الحديث بهذه الطرق الحِسان من رتبة الحسن إلى رتبة الصحيح لغيره.

يعني أن هذا الحديث بطريقهِ ليس صحيحًا؛ ولكن لوجود غيرهِ من الطُرق الحِسان، حَكم عليه أهل الحديث بأنهُ صحيحٌ لغيرِه.

➢ **الفرق بين الحسن لذاته والحسن لغيره:**

مثل ماسبق في الفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره، كذلك الفرق بين الحسن لذاته والحسن لغيره، فإذا جاء الحديث بِعدة طُرق، وهذه الطُرق كلها ضعيفة.

مثـال: جاء حديث من عدة طرق، الطريق الأولى: قالوا عن رجال السند لهذا الحديث، الأول قالوا عنه: ثقة، والثاني: ثقةٌ ثَبت، والثالث: ثقة لهُ أوهام، والرابع: ثقةٌ حافظ، والخامس: يُخطئ، أو قالوا: لهُ أوهام، أو نحوِ ذلك من الألفاظ التي تدلُ على سوء حفظه، مما جعل هذا الحديث يَنزل إلى مرتبة الضعيف.

ثم جاءَ نفس هذا الحديث من طريقٍ آخر، وهذا الطريق كذلك ضعيف، والطريقُ الثالث أيضًا فيه رجلٌ ضعيف، فَنظروا في الطُرق، فإذا هي طُرق مُتعددة؛ لكن هذه الطُرق كلها لا تخلو من مقال، أو من رجلٍ مُتكلَم فيه.

قـالوا: "هذا الحديث له طُرق يشدُ بعضها بعضاً"، فيرتفع بتعدد هذه الطرق من مرتبة الضعيف لكن ليس إلى الحسن لذاتهِ وَإِنَّمَا يرتفع إلى مرتبة الحسن لغيرهِ؛ لأن له طُرقاً متعددة يشدُ بعضها بعضاً؛ ولكن هذا ليسَ على إطلاقِه، فأحيانًا يكون الحديث ضعيفٌ ضعفاً شديداً، فحينئذٍ حتى لو تعددت الطُرق فإنها لا تقوى على رفع مرتبة الحديث وتحسينهِ إطلاقًا.

من ذلك يتبين: أن أعلى المراتب هو الصحيح لذاتهِ، ثُمَّ بعد ذلك الصحيح لغيرهِ، والصحيح لغيرهِ: هو الحَسن إذا تعددت طُرقُه، ثُمَّ الحَسن لذاتهِ ، ثم الحَسن لغيرهِ،

والحَسن لغيرِهِ: هو الضعيف إذا تَعددت طُرقهُ وكانت يشدُ بعضها بعضًا، لا بد أن يكون هذا الاعتبار موجود، ثمَ الضعيف.

وهُناك عدة تنبيهات على ذلك:

التنبيـــهُ الأول:أن التقسيم إلى حديث حَسن وصحيح، لم يكُن معروفًا عند المُتقدمين وإنما هو عند المُتأخرين من الترمذي ومَن بعد ذلك.

التنبيـهُ الثـاني: أن الترمذي رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى أحيانًا يذكُر الحديث ويحكُم عليه، ويقول:"**حـديثٌ حسـنٌ صـحيح**"، ولذلك اختلف أهلُ الحديث في معنى قول الترمذي: "حديثٌ حسنٌ صحيح"، وأحسن مَن فسرَ هذا القول هو ابنُ حجر رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى وقال: أن المُراد في هذا أحد **أمرين**:

إما أن يكون هذا الحديث ثابت عند الترمذي من طريقين، إحداهما: حَسن، والآخر صحيح، فقال: حسنٌ صحيح.

والتوجيه الثاني: أن يكون هذا الحديث لهُ إسنادٌ واحدٌ فقط؛ لكن اختلفَ أهلُ العلم في الحكُم عليه، فاعتبرهُ قوم صحيح، واعتبرهُ قوم حَسن، كأن يكون في إسناد هذا الحديث رجلاً بعضهم اعتبره ثقةٌ من رواة الحديث الصحيح، وبعضهُم قدحَ في ضبطهِ واعتبره حديث حسن، لذلك قال الترمذي عن هذا الحديث: حَسنٌ صحيح.

التنبيهُ الثالث: لا بد من التفريق في قول المُحدثين: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، وقولهم: هذا حديثٌ صحيح، **أيهما أقوى**؟ الأقوى هو قولهم:حديثٌ صحيح؛ لأن قولهم عن الحديث أنه صحيح، فَهم حَكموا على الإسناد والمتن بالصحة؛ لكن قولهم: إسنادٌ صحيح، أو ما أجود إسنادِه، أو إسنادهُ جيد، أو صحيحُ الإسناد ونحو ذلك، فَإِنَّمَا حكموا على السند بالصحة، وبقي المتن، فقد يكون به شذوذ أو عِلة، فقوله هذا لا يعني أن الحديث مقبول مطلقاً.

التنبيــهُ الرابــع: بعضُ المُحدثين يقول: وَهٰذَا أصحُ شيءٍ في الباب، ولا يعني هذا القول أنهُ صحيح، وَإِنَّمَا يعني أن هٰذَا الطريق هو أفضل الطُرق، وإن كان فيه ما فيه من العلل؛ لكنهُ أفضل من غيرهِ.

مثال: قال الإمام أحمد عن أحاديث التَسمية في طريقٍ من طُرق هذه الأحاديث: "وهذا أصحُ شيءٍ في الباب"، وليس معناه أنَّ الحديث صحيح، وَإِنَّمَا هذا الإسناد هو المقبول، أو هذا الإسناد هو الأفضل من بين الأسانيد الضعيفة الأخرى وإلا فكُلها ضعيفة.

التنبيهُ الخامس: أن الأئمة المُتقدمين، كالشافعي، وأحمد، وعلي بن المديني، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، والدارقُطني وغيرهم، إذا قالوا عن حديثٍ: أنهُ حسن، لا يعني أنهُ حديثٌ مقبول، فإنهم أحيانًا يُطلقون الحديث الحَسن عَلَىٰ الضعيف، ولذلك البُخاري أطلقَ حكماً عَلَىٰ حديثِ أنهُ حَسن، ويريد أنهُ ضعيف.

كذلك لما سُئِل شعبة عن رجل وهو (عبد الملك بن أبي سُليمان)، فسُئِل لم لايروي عنه وهو حسنُ الحديث؟ فقال: "من حُسنها فَررَت"، كذلك أبو حاتم في ترجمته لـ عبد العزيز بن عُبيد بن حمزة، قال عنهُ أبو حاتم: "هو عندي عجيبٌ ضعيفٌ مُنكرُ الحديث، يُنكَرُ حديثهُ، يروي أحاديث مناكير ويروي أحاديثَ حِسان".

وقصــدهُ هنــا بقول (حِسان) أي: ضعيفة، ولذلك ينبغي لطالب العلم أن يَتنبه إلى لفظة (الحَسن) عند المُتقدمين وأنها تختلف في المراد بها عند المُتأخرين.

قول الناظم:

وما أُضيفَ للنبي (المَرْفوعُ) وما لتَابعٍ هُوَ (المقْطُوعُ)

هنا بيانٌ لأنواع الحديث بحسبِ مَن أُضيفَت لَه، فإذا أُضيفَ هذا الكلام للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سواءً كان من قولهِ، أو كان من فعلهِ، أو كان من تقريرهِ، أو كان وصفًا خَلقيًا أو خُلقيًا، فإنهُ يُسمى: "**مرفوع**"، وإذا أُضيفَ إلى الصحابي سواءً كان من قولهِ، أو

فعلـهِ، أو تقريـرهِ أيضًـا، فإنـهُ يُسـمى: "**موقـوف**"، وإذا أُضـيفَ إلى التـابعي، فإنـهُ يُسمى: "**مقطوع**"، ولذلك نجد أحيانًا بعض شُراح الحديث، يقول: هذا الحديث جاء من حديث أبي سعيد مرفوعًا، بدل أن يقول: من حديث أبي سعيد رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه بمُجرد أن يقول: "مرفوعًا" نعرف أنهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **والمرفوع**:

- إما أن يكون مرفوعًا صريحًا.
- وإما أن يكون مرفوعًا حُكمًا.

المرفوع الصريح: كأن يقول الراوي –مثلًا-: عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يذكُر الحديث، هنا ذَكرشيئاً من قولهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو مثلًا أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شربَ لبنًا ثُمَّ مضمض، هنا ذكر شيئاً من فعلهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو كأن يُقال شيء عند النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُقرهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا ينكرهُ، فهذا كذلك من المرفوع الصريح، أما إذا كان وصفًا خَلقيًا أو خُلقيًا، فقد يكون مرفوعًا؛ لكن ليس صريحًا وإنما حُكمًا.

المرفوع حُكمًا: وهو الذي في حُكم المرفوع، كأن يروي الصحابي ويقول: من السُنةِ كذا وكذا، أو أُمرنا بكذا وكذا، ونُهينا عن كذا وكذا، هو لم يذكُر قولاً، أو يذكُر فعلاً، أو يذكُر تقريراً، وَإِنَّمَا نقلَ شيئًا؛ لكنهُ نقلهُ بلفظٍ لا يُمكن أن يجتهد معهُ الصحابي، لأن الصحابي لايمكن أن يأتي بسُنة من نفسهِ، ولن يأتي بأمرٍ من نفسهِ، ولن يأتي بنهيٍ من نفسِه، ولن يأتي بشرعٍ من عِندهِ، لأن الذي يُوحى إليه هو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

وعليه: إذا قال الصحابي: أُمرنا أو نُهينا ونحو ذلك، فهذَا في حُكم المرفوع، ولذلك نجد عند بعض شُراح الحديث أنه يقول: "ومثلُ هذا لا يُقال بالرأي، وَإِنَّمَا سمعهُ الصحابي من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

⇐ **مثال على الموقوف:** ما جاءَ في صحيح البُخاري، عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»(١٣)، هذا يُسمَّى: **مرفوعاً؛ لأنه من قول النبي** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان ابن عمر يقول: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلا تَنْتَظِرِ الصَّباحَ، وإِذَا أَصْبَحْتَ فَلا تَنْتَظِرِ المساء وخُذْ من صِحَّتِك لمرضِك، ومن حياتِك لموتِك»، وهذا من قول ابن عُمر، ولذا يُسمَّى: **موقوفاً**.

وليس معنى أنهُ إذا نُقِلت لنا أقوال الصحابة، أنها مقبولة قطعًا! لا، فكما أن الحديث المرفوع يدخُل فيه الصحيح والضعيف، فكذا الموقوف.

المقطوع: هو ما جاء عن التابعين من أقوالهم أو أفعالهم، وذكر بعض أهل العلم أن المقطوع يدخُل فيه أيضاً ما جاء عن تابعِي التابعين؛ لكنَّ المشهور أنهُ عن التابعين، أما من جاء بعدهم ممن هو ليس من التابعين ولا من تابعيهم، فهؤلاء يُنسب القول إليهم دون أن يُصنف ضمن هذه التصنيفات، فلا يقال عن أقوالهم أنها من المرفوع ولا الموقوف ولا المقطوع، بل ينسب القول لقائله دون تصنيف، مثل: قال الترمذي، أو قال ابن تيمية، ونحو ذلك.

⇐**مثال المقطوع:** قال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظُروا عن مَن تأخذون دينكم"، هذا يُسمى **مقطوع**، لا يُسمى مُنقطِع، لأن المُنقطِع من أنواع الضعيف، وإنما يُسمى: **مقطوع**، وفي الغالب أن الموقوف والمقطوع يوجدُ في المُصنفات، مثل مُصنَف: "ابن أبي شَيبة"، ومُصنَف: "عبد الرزاق"، فهذه هي مضان الموقوف والمقطوع، وهذا يُفيد طالب العلم، أنهُ إذا أراد البحث عن فقه الصحابة في مسألةٍ ما، فإن مضان هذا الفقه، إِنَّمَا يوجد في مثل هذه المُصنفات.

قال الناظم:

وَ(المُسْنَدُ) المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاويهِ حتَّى المُصْطفى ولَمْ يَبِنْ

(١٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «**كن في الدنيا كأنك غريب**» (٦٤١٦).

"ولْم يَبِنْ"، أي ولم ينقطِع، الناظم هنا ذكر الأحاديث التي لها إسناد، وهذا الإسناد إما أن يكون مُتصلاً ، وأما أن لا يكون مُتصلًا.

إذًا الاتصال: هو وصفٌ في هذا الإسناد، فقد يكون الحديث مُسنَداً، لكن هذا الإسناد لايكون مُتصِلاً.

مثال: روى أحد المحدثين وقال:حدَّثنا فُلان، قال: حدَّثنا فُلان، قال: حدَّثنا فُلان، قال: عن فلان، حدَّثنا فُلان، إلى أن أوصلَ هذه الحادثة إلى قائِلها، فهذا الراوي جاء بالإسناد مُتصلاً، ولَا بُدَّ من البحث عن سماع هؤلاء الرواة من بعضهم البعض، لأن **الإسناد**: هو سلسلة الرجال للحديث المروي، و**الاتصال**: هو وصفٌ لهذا الإسناد.

فعندما يروي شخص حديث مسند، فلابد أن ننظر هل هو صحيح أو لا، وذلك بالبحث في اتصال هذا السند، وكذلك بمعرفة رجال السند لهذا الحديث، والحكم عليهم من حيث التجريح والتوثيق ونحو ذلك.

الناظم هنا يريد أن يُعرّف في هذا البيت الحديث المُسنَد، ثُمَّ يُعرِّف في البيت الذي يليه المُتصِل.

قال الناظم:

وَ(المُسْنَدُ) المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ رَاويهِ حتَّى المُصْطفى ولْم يَبِنْ

ذكر الناظم هنا أن الحديث لا يُسمَّى مُسندًا إلا إذا كان إسناده مُتصلًا من راويهِ إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من دون انقطاع.

مثال: أصحاب المُصنفات في الحديث، كالبخاري، ومُسلم، وأبو داود، والترمذي، والنَسائي وابن ماجه، وغيرهم، صاحب هذا المُصَنَّف يُسمَّى **المُصَنِّف**، لأنهُ هو الذي صنَّفَ هذا الكتاب وجمع هذه الأحاديث، والبحث من المُصنِّف إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا يُسمَّى: "**الإسناد**".

والناظم هنا ذكر تعريف المسند: بأنه ماتصل إسناده من راوي الحديث إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن بعضُ المُحدّثين لم يُوافقهُ على هذا التعريف.

وممن وافقهُ على هذا التعريف: الحاكم، وابن دقيق العيد.

أما من لم يوافقه على هذا التعريف كالذهبي وغيرهُ، فقد عَرَّفوا المسند بأنه: هو كلُ إسنادٍ ذُكرَ فيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان مُنقطعًا، وإن كان فيه راوي مُجروح، أو غير ذلك من العلل.

فهم يرون أن المُسنَد شيء، والاتصال: هو وصف لسلسلة الإسناد، فالمُسْنَد لا يَلزم أن يكون إسناده مُتصِلاً، ولا يعني كون هذا الإسناد إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه يقبل مطلقاً وأنه صحيح، بل لابد من البحث في الحكم على رجال الإسناد، والبحث في اتصال السند لمعرفة حال الحديث من حيث القبول أو الرد.

فالناظم يشترط في كون الحديث مسنداً أن يكون متصلاً، ولا يفرق بين المسند والمتصل، بل يجعلهما متلازمين، **والصواب**: أن الحديث يُسمَّى مُسنَداً، ولو كان غير مُتصِل، ولو كان فيه انقطاع، وهذه العبارة أدق، حتى نُفرّق بين الحديث المُسنَد وبين الحديث المُتصِل، فلو جاء شخص وقال: هذا الحديث لهُ إسناد، **فهل الحديث مقبول؟**

الجواب: لابد أن نبحث في هذا الإسناد هل هو صحيح أو لا، فقد يكون فيه عِلة، مثل عدم الاتصال.

مثال: حديث أورده البُخاري في صحيحهِ بسندٍ مُتصِل، فإذا قال: بسندٍ مُتصِل، يعني ليس فيه عِلة من ناحية السماع من شخص إلى آخر، فالناظم هنا لم يُفرَّق بين المُسنَد والمُتصِل، والصواب: هو التفريق، فإذا قُلنا مُسنَد، يعني لهُ إسناد، وإذا قُلنا مُتصِل، فإنه ينبغي أن نتحقق من رجال هذا الإسناد، وأنَّ كل شخص سمع من الآخر، وهذا رأي جمهور المُحدَّثين وهو أنَّ المُتصِل يختلف عن المُسنَد.

قَالَ الناظم:

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

وسبق الكلام على هذا، والتفريق بين رأي الناظم ورأي جمهور المحدثين في مسألة

الفرق بين المسند والمتصل، وعلى ذلك، **هل الناظم هنا يُخرج الحديث الموقوف من المسند؟**

الجـواب: نعم، يُخرجهُ؛ لأنه يرى أن الحديث المُتصِل لا يكون إلا مرفوعًا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **والصواب** أنَّ المُتصل يكون موقوفًا ويكون مرفوعًا، وهو الذي عليه جمهور المُحدِّثين، فإذا أردنا أن نُعرّف المُتصل، نقول: **"الحديث الذي سَلِم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل راوٍ سمع من شيخه، مرفوعًا كان أو موقوفًا"**، هذا هو المُتصِل، وهو ما ذكرهُ أيضًا الحافظ العراقي في ألفيتهِ:

وإن تصـــل بســـندٍ منقـــولاً ... فَســـمِّهِ مُتَّصِـــلاً موصُـــولاً

ســـواءٌ الموقـــوفُ والمرفـــوعُ ... ولمْ يـــروا أن يـــدخلَ المقطـــوعُ

قال الناظم:

(مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أتَى ... مِثْـلُ أمَـا والله أنْبـأنِي الفـتَى

كـذَاكَ قَـدْ حَدَّثَنِيـهِ قـائِماً ... أوْ بَعْـدَ أنْ حَـدَّثَنِي تَبَسَّـمَا

الحديث المُسَلْسَلُ: الحديث المُسَلْسَل لايتعلق به الحكم على الحديث لا بصحة ولا بضعف، وإنما هو نوعٍ من مُلَح المُصطلح، **ومعنى المَسَلْسَلُ**: "هو ما اُتفقَ فيهِ على صفةٍ واحدة أو حالٍ واحدة، سواءً كان هذَا الاتفاق يتعلقُ بأحوال الرواةِ أو رواياتهم".

المُسَلْسَل بأحوال الرواة: والمقصود أن يُرْوَى هذَا الحديث على حالٍ مُعينة، وكلُّ راوٍ مِن رواة هذا الحديث يفعل نفس الحالة، والتسلسل ينقسم إلى:

التَسَلْسَل القولي: مثل ما قال الناظم هنا: "مِثْلُ أمَا والله أنْبأنِي الفتَى"، هذه العبارة يكررها كل راوٍ من رواة السند.

مثال: يروي أبو هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه ويقولُ: " أمَا والله أنْبأنِي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ثم الراوي عن أبي هريرة يقول: " أمَا والله أنْبأنِي أبو هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قال: " أمَا والله أنْبأنِي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، ثم الراوي عن هذَا الراوي الذي

روى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْه أيضًا يقول: "أمَا والله أنْبأني فلان وقال: " أمَا والله أنْبأني أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْه قال: " أمَا والله أنْبأني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، هذا يُسمَّى تسَلْسَل **قولي**، لأن كل راوٍ منهم في سلسلة إسناد هذا الحديث يقول نفس العبارة.

مثال آخر: قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعاذ: «يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ، فلاَ تَدَعنَّ دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ أن تَقُولُ: اللَّهُم أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ، وحُسنِ عِبَادتِك»، كلمة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنِّي أُحِبُّكَ "[١٤] هذه العبارة ليس لها علاقة بالحديث، وَإِنَّمَا أراد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُبيّن مَحبتهُ لِمعُاذ، ويُبين لهُ أن ما سَيقولهُ شيءٌ عظيم، ولمحبتهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهُ، قال لهُ هذا الأمر.

الذي روى عن معاذ، قال لهُ معاذ: يا فُلان إِنِّي أُحِبُّكَ، سمعتُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ فلاَ تَدَعنَّ دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ أن تَقُولُ: اللَّهُم أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ، وحُسنِ عِبَادتِك، ثم الذي روى عن الراوي الذي روى عن معاذ، قال هذه العبارة: "يا فُلان إِنِّي أُحِبُّكَ...."، وهكذا في جميع سلسلة السند كل منهم يقول لمن يروي عنه نفس هذه العبارة، فهذا تسلسل **قولي** كذلك.

قال الناظم :

كَـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيـــهِ قَـــائِلاً ... أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِي تَبَسَّـــمَا

هنا بيَّن الناظم القسم الثاني من التسلسل، وهو:

- **التَسَلْسَل الفعلي**: كأن يقول الراوي: حَدثني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال (وهو قائم)، ثُمَّ إذا أراد هذا الصحابي، أن يُحدِّث غيرهُ، فإنه يُحدِّثهُ وهو قائم، والآخر الذي يروي عنهُ قائم، وهكذا يتسلسل الحديث بهذا الفِعل، فهذا يُسَمَّى تسَلْسَل فعلي.

---

(١٤) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب في الاستغفار (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء (١٣٠٣)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٣٦٢).

مثـــال آخـــر: يُحَدِّث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثًا ويتبسم قبلَه، ثُمَّ هٰذَا الصحابي، إذا رواهُ لغيرِهِ، تَبسَّم، ثُمَّ الذي رواهُ عن الصحابي تَبسَّم، فهذا تسَلْسُل فعلي، وهٰذَا يتعلق بأحوال الرواة: التبسُّم، أو القيام.

المُسَلْسَل بصفة الرواية: وذلك بأن يتفق جميع الرواة على صفة واحدة لرواية الحديث.

مثـال: يروي أبو هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه فيقول: سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يقول: "....."، ثم الذي يروي عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه يقول: سمعتُ أبا هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه يقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يقول: "....."، ثم الذي يروي عن الذي روى عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، يقول: سمعت فلان يقول: سمعت أباهريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه يقول: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يقول: "....."، كُلهم يَتسلسون بلفظ: سمعتُ أو أخبرني، أو حدثني، أو أي لفظ آخر تتسلسل به الرواية، أو مثلًا يتفقون عَلَىٰ أن يُحدثهُ يوم العيد، يقول: سمعتُ من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم يوم العيد: كذا، ويأتي هذا الصحابي، يُحدِث غيرهُ يوم العيد، والراوي عنهُ يقول سمعتُ أبو هريرة يقول يوم العيدِ: قال سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم قال يوم العيدِ: كذا وكذا، أو في المسجد الحرام، كل واحد يقول: سمعتهُ في المسجد الحرام، وهذا يُحدثهُ في المسجد الحرام، أو عند المُلتَزم، فهٰذَا يُسَمَّى مُسلسلٌ بِصفةِ الرواية.

وهو فَنٌّ في أخذ الحديث فقط، وهي أشبه بالزخرفة، فهي من مُلَح الرواية، ولا تتعلق بها صِحةً ولا ضعفًا، وفي الغالب أنَّ المُسلسلات واهية، ضعيفة، كما ذكرَ الذهبي في الموقظة، أن أكثرها واهية وأكثرها باطلة؛ لأنَّ فيها شيءٌ من التكلُف وأحيانًا يُوضَع فيه ما ليس منه.

قال الناظم:

(عَزيـزٌ) مَـروِيٌّ اثنَـين أوْ ثَلاثـهْ (مَشْـهورٌ) مَـرْوِيٌّ فَـوْقَ مـا ثَلاثـَهْ

ماذكره الناظم هنا يدخُل في باب آخر من أقسام الحديث، وهذا القسم هو: باعتبار طُرق نقلهِ إلينا، والطريق: "**هو السَند**".

مثل: أن يأتي الخبر من فلان عن فلان، عن فلان، فهذا طريق.

ويأتي نفس الخبر من طريق آخر عن فلان ، عن فلان، وهكذا، من طريق كذا، ومن طريق كذا، ومن طريق كذا، والناظم هنا اختصر؛ لأن هذه المنظومة مُختصرَة، فاختصر في ذكرِ الطُرق.

طُرق الحديث تنقسم إلى قسمين أصليين أساسيين، هما: "المتواتر والآحاد".

➢ **المتواتر:** "هو ما رواهُ جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوهُ إِلَىٰ شيءٍ محسوس".

مثال: حديث من رواية البخاري إِلَىٰ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خمس طبقات فيه: صحابي، وتابعي، وتابع التابعي، وتابع تابع التابعي، ثُمَّ البُخاري، هذه الخمس تُسمى: "**طبقات**"، طبقة الصحابة أصل، وطبقة التابعين أصل، وطبقة تابعِ التابعي أصل، وهكذا، فكل طبقة منها تعتبر أصل، فإذا كان في كُلِ طبقة مجموعة كثيرة من الرواة ، مثلاً روى هذا الحديث سبعة من الصحابة، وكل راوي من الصحابة روى عنهُ تابعي يختلف عن الآخر، فرضاً أنهُم سبعة أو ستة، كل واحد منهم سمعَ من صحابيٍ، **والطبقة الثالثة:** خمسة أو ستة أو عشرة، **والطبقة الرابعة أيضًا:** ثمانية أو أكثر من ذلكَ أو أقل، المهم أنهم مجموعة، خمسة، أو سبعة، أو ثمانية إلى المُصنِف، رواهُ مثلًا البخاري أيضًا ومُسلِم وأبو داود والترمذي والنَسائي، أيضًا هم مجموعة، فمثل هٰذَا الحديث يُسمى **مُتواتر**؛ لأن لهُ طُرق كثيرة.

مثال: حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن شهدَ أن لا إلهَ إلا الله وَجبَت لهُ الجنة»[(١٥)]، هذا الحديث رواهُ أربعةٌ وثلاثون صحابيًا، وراهُ عن الأربعة والثلاثين صحابي جمعٌ غفير، وعنهم أيضًا جمعٌ غفير، هذا يُسمَّى **مُتواتر**، طُرقهُ كثيرة، ومثله حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[(١٦)]، هٰذَا الحديث رواهُ ستون صَحابيًا، وراهُ عنهم جَمع وعنهم جمع، فهذا يُسمَّى **مُتواتر**.

والتواترُ قد يكون **لفظًا**، أي أن الصحابة يروونهُ بنفس اللفظ، مثل حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، فهذا الحديث تواتر بنفس اللفظ، وقد يكون التواتر تواتر بالمعنى، **مثل:** حديث الشفاعة، فالمعنى فيه واحد، لكن الألفاظ مُختلفة، فهٰذَا هو متواتر المعنى.

■ **فإذا قيل: كم أقل عدد ينبغي أن يكون في كل طبقة من طبقاته حتى يقال أنهُ متواتر؟**

الجواب: اختلف أهل العلم في ذلك، **بعضهم قال:** أربعة، **وبعضهم قال:** خمسة، **وبعضهم قال:** ستة، **ومنهم من قال:** أكثر، **وبعضهم قال:** ليس لذلك حد، المهم أنهُم جمعٌ غفير، **والأقرب:** أن أقل ما وَرد: أربعة، وعلى ذلك ينبغي ألَّا يكون العدد أقل من أربعة، فإذا صار أقل من أربعة، فإنه حينئذٍ لا يُسمى **مُتواتر**، وَإِنَّمَا يُسمَّى مشهور.

---

(١٥) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم (٤/ ١٦٥) رقم (٣٤٣٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة (١/ ٥٧) رقم (٢٨) من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ». ولفظ مسلم: « مَنْ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،... »

(١٦) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١١٠)، ومسلم: كتاب المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (٣)، من حديث أبي هريرة.

مثال: لو رواهُ عشرة من الصحابة –مثلاً–، والذين رَووا عن الصحابة: سبعة، والذين رووا عن التابعين: ثلاثة، فإن هذا لا يُمكن أن يكون مُتواتراً، لأنه لابد في أي طبقةٍ من طبقاتِه، ألاَّ يقل عن ثلاثة، فإن قلَّ فيُسمى: **عزيز**، قد يكون رواهُ اثنان من الصحابة فقط، ورواهُ عن هذين الاثنين: خمسة، وعنهم تسعة، وعنهم ثمانية، وعنهم ستة، فهذا يُسمى **عزيز**؛ لأنهُ في طبقة من طبقاتِهِ رواهُ اثنان، فلهذا يُسمَّى: عزيز، ولو كان في طبقة من طبقاتِهِ رواهُ ثلاثة فقط، ماذا فإنه يُسمَّى: مشهور، وإذا رواهُ أربعة فما فوق، يُسمَّى: متواتر، وإذا رواهُ في طبقة من طبقاتِهِ راوٍ واحد، فإنهُ يُسمَّى: غريب.

قال الناظم:

(عَزِيزٌ) مَرْوِيُّ اثنَيْنِ أوْ ثَلاثَهْ (مَشْهورٌ) مَرْوِيُّ فَوْقَ ما ثَلاثَهْ

سبق أنَّ الأحاديث باعتبار الطُرق تنقسم إلى قسمين: "**متواتر وآحاد**"، والآحاد ينقسمُ **إلى ثلاثة أقسام**:

- **المشهور**.
- **والعزيز**.
- **والغريب**.

المشهور: يكون في كل طبقة من طبقاته ثلاثة فأكثر، ولَا بُدَّ أن يكون في جميع الطبقات هكذا، ثلاثة فأكثر.

والعزيز: يكون في أي طبقة من طبقاته اثنان، في أي طبقة من طبقاته، ولا يلزم أن يكون في جميع الطبقات.

والغريب: يكون في أي طبقة من طبقاته راوٍ واحد، وبعض المحدثين المتقدمين يُسمِّي الغريب: (الفرد)، فأحيانًا يطلقون عَلَىٰ الحديث بأنه حديث فرد، ومعناه أنه في طبقة من طبقاته جاء راوٍ واحد، وانفرد لوحده، وإذا انفرد مجموعة في كل الطبقات واحد عن واحد عن واحد، من الصحابي إِلَىٰ المصنف، سمُّوه: **الفرد المطلق**.

وإذا كان في طبقة واحدة سمُّوه: (فرد نسبي).

وكأن الناظم يرى هنا أنهُ حتى إذا كانوا ثلاثة في طبقة من طبقاتهِ فَإنه يُسمَّى **عزيز**؛ لكن خالفهُ جمعٌ من المُحدثين، **والصواب ما تقدم**، وهو: أنه إذا كانوا ثلاثة في طبقة من طبقاته فإنه يُسمَّى مشهور، أما العزيز فهو بأن يكون في طبقة من طبقاته أقل من ثلاثة، ولذلك الذي اصطلحَ عليه المُتأخرون كابن حجر ومن بعَده: أنَّ العزيز: اثنان، والمشهور: ثلاثة، في أي طبقة من طبقاتهِ.

مثال: جاء حديث من رواية عائشة وابن عمر وابن عباس رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهم، فقد يكون الراوي عن هؤلاء الثلاثة: اثنان، فيُسمَّى: **عزيز**، فلا بد أن ننظر في جميع الطبقات لهذا الحديث، حتى نعرف أن نُفرّق بين أقسام الحديث، لأن بعض طلبة العلم أحياناً يقرأ في بعض كُتِب الحديث، ويجد عبارة لهم عن حديثٍ ما بأنه: حديثٌ مشهور، وفي الغالب أن كثيراً من الذين يقولون عن حديثٍ ما (مشهور)، فإنهم لا يريدون بهِ أنهُ مشهور كما في اصطلاح المحدثين، وإنما يقصدون بالمشهور: أنه مُنتشِر، معروف.

فلَا بُدَّ من التنبه لهذا.

قال الناظم:

(مَعَنْعَنٌ) كَعَن سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ (وَمُبهَمٌ) مَا فيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

الحديث المُعنعَن: "هو الحديث الذي يرويه الراوي عن شيخهِ بصيغة: "**عن**"، دون أن يذكُر سماعًا، أو تحديثًا أو إخبارًا، فلا يقول: سمعتُ أو حدثني أو أخبرني، وإنما يقول: عن فُلان، عن فلان، عن فلان.

ذكر الناظم هنا مثالاً على المعنعن، وهو: عن سعيد عن كَرَم؛ لأن فيه لفظ "عن"، فيُسمَّى حديث **مُعنعَن**.

مثال: شخص تحدث في مجلس من المجالس، وأراد أن ينقُل حادثة معينة لشخص معين، وهو لم يسمعها من صاحب الحادثة، وَإِنَّمَا سمعها من شخص، وهذا الشخص

سمعها من صاحب الحادثة، فهذا الشخص تكلم في المجلس وقال: حدثت قصة عن فلان، والقصة كذا، وكذا، وكذا، فهذا الخبر مُعنعَن.

ولو جاء آخر وقال: أنا سمعت هذه القصة من صاحبها الذي حدثت له، فهنا خبر الرجل ذُكرَ فيه السماع، أوثق وأقوى، من خبر الرجل الذي روى الحادثة معنعنة، ولذلك أهل الحديث لايقبلون الحديث المعنعن حتى يبحثون في اتصال سنده، لأن الراوي أحياناً يُدَلِّس في الحديث المعنعن.

أحيانًا نجد في سيرة تابعي، أنهُ ثقة عابد؛ لكنهُ مُدلِس، فالتدليس ليس دائماً معناهُ (الغِش)، وإنَّما يُراد بهِ أحياناً: عِلو الإسناد، أو يُراد بهِ مثلًا: طريق آخر هو أوثق.

مثـال: جاء شخص وقال لآخر: سَمعت الشيخ فلان يقول: قصة كذا وكذا، وكذا، الشخص الآخر لم يسمعها مُباشرةً من الشيخ مع أنه يكثر مجالسة الشيخ، وسمع منه كثيرًا، لكن هذه القصة بالذات لم يسمعها، وهو يعرف أن الناقل لهذه القصة عن الشيخ شخصٌ ثِقة؛ فيأتي هذا الشخص الذي لم يسمع القصة من الشيخ مباشرة، وإنما سمعها من آخر ثقة، فيروي هذه القصة عن الشيخ وهو لم يسمعها منه، ويُسْقِط اسم الشخص الناقل لهذه القصة مباشرة عن الشيخ، بحُكم أن اللقاء بينه وبين الشيخ كثير، فمُباشرة أسندها للشيخ، وأسقط الناقل المباشر، فالذين سيسمعون منه هذا الخبر يعلمون أنك أنه من الأصحاب الذين يجلسون الشيخ كثيرًا، ولا يستنكرون هذه القصة أنه سمعها مباشرة من الشيخ، فهنا أسقط الناقل الذي بينه وبين الشيخ ؛ لأجل عِلو الإسناد.

فهذا سبب من أسباب التدليس، وهناك أسباب أُخرى فيها غش، وفيها تزوير، وفيها تلفيق؛ لكن ليس كل تدليس النية فيه سيئة.

أحيانًا يكون الذي نقل هذه الحادثة طفلٌ صغير، وهو رأى هذه الحادثة أو سمعَ هذه الحادثة من فلان، فهنا من الصعب على الراوي أن يُحدِّث عن هذا الصغير مباشرة، لأنه يريد ألا يُجرَح إسنادهُ بوجود شخصٍ مثلًا صغير أو مَن هو أصغر منهُ ونحو ذلك، فَيُعمّي

الإسناد نوعًا ما، **فإذا جاءنا شخص وحدَّث بحديثٍ مُعنعَن، هل يُقبل مباشرة؟**

لا يُقبل إلا إذا حَدّثَ وصرّحَ بالسماع، فقال: سمعتُ، فهنا يُقبل، وهذا إذا كان هذا الشخص مُدلِس، أما إذا كان ثقة وغير مُدلس ولا يُعرف بالتدليس، فإن روى حديثاً معنعناً، فإن من أهل الحديث مَن قبلهُ، وسيأتي بإذن الله تعالى الكلام عن قبول الرواية المُعنعَنة.

مثال للمُعنعَن: ما رواهُ ابن ماجة قال: حدثنا عُثمان بن أبي شَيبة، قال: حدثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا سُفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عُروة عن عائشة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْها قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّه وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ عَلَى ميامِن الصُّفوف»[(١٧)]، هذا الحديث: **مُعنعَن**.

حُكم الحديث المُعنعَن: الذي عليه جماهير المُحدثين والأصوليين والفُقهاء أن المُعنعَن في حُكم المُتصل، وهذا في الأصل، ولا يلزم أن يقول: سمعتُ وأخبرني؛ لكن **ذلك بشرطين:**

الشرط الأول: ألا يكون هذا المُعنعِن مُدلسًا، فإذا كان مُدلساً، فإنه لا بد أن يُصرح بالسماع؛ لأنهُ إذا كان مُدلسًا ربما يُحدث في الحديث ويُسقِط أحد الرواة، وربما يذكُر راوٍ بِلقب غير معروف به، ونحو ذلك، ويُعَمّي في اللفظ لِيُحسَن الحديث.

مثال: أبو إسحاق السبيعي، جاء في ترجمتهِ أنهُ مُدلِس، فلو سمعنا إسناداً وفيه أبو إسحاق السبيعي، فهنا لا تُقبَل عنهُ العنعَنة؛ لأنهُ مُدلِس، ولا بد أن يُصرّح بالسماع، فينظر في الحديث إن كان جاء من طريقٍ آخر، يكون قد صَرحَ في السماع فيه، فحينئذٍ يُقبل الطريق الآخر إذا صَرح فيه بالسماع.

الشرط الثاني: أن يُمكِن اللقاء بين المُعنعِن والذي روى عنهُ.

---

(١٧) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخر (٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فضل ميمنة الصفوف (١٠٠٥)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٦٦٨).

مثال: لو جاء شخص وقال: فلان هذا حدثني بالخبر، والشخص الذي ينقل عنه موجود في نفس المجلس، فهنا اللقاء ممكناً.

لكن لو قال: هذا الخبر: عن الشيخ السعدي، قطعًا هذا الشخص لم يُدرك الشيخ السعدي، واللقاء غير ممكن.

مثال آخر: شخص من طلبة الشيخ ابن عثيمين؛ ولم يُدْرك الشيخ السعدي، فلو روى هذا الشخص وقال: "عن السعدي....."، فسيقال: أنت لم تلتقِ بالشيخ السعدي إطلاقًا، ولَا بُدَّ أن يكون بينك وبين الشيخ السعدي رجل.

لكن لو قال هذا الشخص: عن الشيخ ابن عثيمين عن الشيخ السعدي، فهنا اللقاء بينه وبين الشيخ ابن عثيمين ممكناً؛ لأنه أحد طلابه ومن معاصريه، والشيخ ابن عثيمين ممن التقى بالشيخ السعدي.

ومِن أهل العلم مَن قال: أنهُ لا تكفي المُعاصرة، هذا في عصر هذا، وَإِنَّمَا لَا بُدَّ أن يكون هٰذَا قد لقيَ هٰذَا، أو جلسَ معهُ ورآه، ولذلك البُخاري اشترط اللقاء، أما مُسلم اكتفى بالمُعاصرة، فلو نقلَ عنهُ، وهو لم يلتقه أبداً، إنَّما عاصرهُ فقط، فهذا يكفي عند مسلم، والصواب ما ذَكرهُ البخاري وبه قال جمعٌ من المُحدثين.

❖ الناظم ذكر العنعنة قبل التدليس، ولو ذكرَ التدليس قبل المُعنعِن كان أفضَل؛ لأن طالب العلم لَا بُدَّ أن يعرف التدليس حتى يعرف المُعنعِن ويفهمه؛ لأنهُ من شروط قبول العنعنة: ألا يكون مُدلسًا –كما سبق.

ثم ذكر المبهم فقال: "(وَمُبهَمٌ) مَا فيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ"، المقصود به الإسناد الذي فيه رجل مُبْهَم:"وهو مَن لم يُصرَّح باسمهِ في السند"، كأن يقول: أخبرنا فلان عن فلان عن رجل عن فلان، فهؤلاء ذكرهم بأسمائهم؛ لكن في السند قال (عن رجل)، وهذا الرجل غير معروف، وهو لم يذكُر اسمَه، فإذا كان في السنَد مُبهَم، فالحديث ضعيف؛ لأن السَنَد فيه ضَعف.

مثال آخر: أخرجَ عبد الرزاق، وأحمد، وأبو داود من طريق عبد الله بن مُسلِم أخي الزُهري، عن مولى لأسماء بنت أبي بكر، هنا لم يذكر من هو المولى، وجعله مبهماً، فَحينئذٍ نحكُم على السنَد بالضعف؛ لأن الحديث لا يُؤخَذ إلا عن الثقات، كما هي شروط الحديث الصحيح؛ لكن إذا كان هناك مُبهَم! لا يُمكن أن يُقبَل ، **وهذا هو مُبهَم السند، أما المُبهَم في المَتن:**

مثال: قالت عائشة: "جاءت امرأةٌ وسألت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الحيض"، فهنا عائشة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْها لم تذكُر اسم المرأة، وهذا لا يضُر؛ لأن المَعنيِ هُنا في الكلام هو ما في الحديث من الأحكام والمعاني، أما في السَند المَعنيِ هم اَلرِّجَال، فلَا بُدَّ أن نعرفهم؛ أما الإبهام داخل الحديث –في المتن– فلا يضر؛ لأنهُ لا يتغير به الحُكم، ولا المعنى.

قال الناظم:

وكُـلُّ مَـا قَلَّـت رِجَالُـهُ (عَـلا) وضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قَـدْ (نَـزَلا)

هنا ذكر الإسناد العالي والإسناد النازل.

الإسناد العالي: "أن يكون بين المُصنِف وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجال قليل"، وقد كان السلف رَحِمَهُمُ اللهُ يطلبونهُ ويقصدونهُ قصدًا.

فأحياناً يسمع تابعي حديثاً عن تابعي –مثله– عن أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، فهذا التابعي يذهب إلى أبي سعيد الخُدري رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه ويروي عنه مُباشرة، وذلك طلباً للإسناد العالي، فهذا مما كان يحرص عليهِ السلف رَحِمَهُمُ اللهُ.

مثال: الإمام أحمد صاحب المُسنَد لو أسند حديثاً إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه خمسة رجال، أي بينه وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسة رجال فقط، وروى هذا الحديث من طريق آخر وفي إسناده ثلاثة رجال فقط، فالإسناد الثاني يُسمَّى: "إسناد عالي"؛ لأنه ليس بينهُ وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا ثلاثة فقط.

وهناك ثُلاثيات قالوا عنها: "ثُلاثيات أحمد"، وهي عالية الإسناد.

الإسناد النازل: "أن يكون بين المُصنِف وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثير من الرجال"، فهنا نُسميه: "إسناد نازل".

أيهما أفضل الإسناد العالي أو النازل؟

الإسناد العالي أفضل؛ لِقلة رجالهُ، وقلة رجالهُ تعني أن هذا السند أضبط وأقل خطأ، فبدل من البحث في سِتة رجال، أو سبعة رجال، وعن أحوالهم وثقتهم وتعديلهم، نبحث عن ثلاثة فقط، وهذا أسهل.

ولذلك قيلَ للإمام يحيى بن مَعين، في مرض موتهِ: ما تشتهي؟ قال: "بيتٌ خالٍ وإسنادٌ عالٍ، معنى:(البيت الخالي): يعني لايُريد من الدنيا شيء، مما يُحاسَب عليه؛ لكن يطمعُ بإسنادٍ عالٍ؛ لأن الإسناد العالي أبعد عن الخَلل، **وهل كُل إسنادٍ عالٍ صحيح؟** لا، لا يعني أن كُل إسناد عالي صحيح، ولكن أقل خطأ.

كما أنه لايعني إذا كان الحديث غريباً أنهُ ضعيف، مع أنهُ في إحدى طبقاتهِ **راوٍ واحد**.

مثال: حديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، حديثٌ غريب، ومع ذلك هو من أشهر الأحاديث وأصحها، وعليه أصلٌ من أصول التَّعبُد لله جَلَّ وَعَلَا وهو الإخلاص

قال الناظم:

وَمَا أَضَفْتَهُ إلى الأَصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وفعْلٍ فهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ

وقد سبق الكلام على الحديث الموقوف، ومعنى قولهِ"**زُكِنْ**": أي عُلم، أي كأنهُ يقول اِعلم هذا الأمر.

قال الناظم:

(وَمُرْسَلٌ) مِنهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ... وقُلْ (غَرِيبٌ) ما رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

ذكر الناظم هنا نوع من أنواع الحديث، وهو: "**المُرسَل**".

المرسل: "هو ما يرفعه التابعي إِلَى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

والناظم قد عرَّفه (بأنه ما سقط منه صحابي)، وَهٰذَا التعريف وإن كان موجوداً عند بعض المحدثين لكنه غير دقيق؛ لأننا لو نعلم أن الصحابي هو الذي سقط من الإسناد

لقبلنا الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول، كما قال النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي»، وقال: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي»(١٨).

فلا يُبحث في عدالتهم أبدًا، ولذا إذا قيل: عن رجل من أصحاب النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن الحديث مقبول، ولا يهمنا معرفة هٰذَا الرجل؛ لأن جهالة الصحابي لا تضر؛ فالصواب أن نقول في تعريف المرسل: ما يرفعه التابعي إِلَىٰ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

والإشكال في الإرسال: أن التابعي ربما روى عن تابعي آخر، وَهٰذَا التابعي لا نعرفه، وقد يكون ضعيف الحديث، وقد يكون أقل حالًا أو مجهولًا.

مثال: روى الإمام مالك في موطئه، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيِ النَّاسِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَارَّهُ. فَلَمْ يُدْرَ مَا سَارَّهُ بِهِ، حَتَّىٰ جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ(١٩)، وعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، هٰذَا تابعي وروى أحاديث عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ فيُسمَّى هذا الحديث: **مرسل**.

مثال آخر: روى عبد الرزاق (صاحب المصنف) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بن أبي رباح أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»(٢٠)، هٰذَا الحديث مرسل؛ لأن عطاء تابعي وروى هٰذَا عن النبي

---

(١٨) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (٢٥٤٠).

(١٩) أخرجه مالك: باب جامع الصلاة (٥٩٢). قال الجوهري في مسند الموطأ (ص/ ٦١): (هذا حديث مرسل. وقد رواه روح بن عبادة عن مالك في غير الموطأ عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا أخبره، أن النبي ﷺ. ورواه عقيل والليث عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن رجل من الأنصار أخبره أن رجلا من الأنصار أتى رسول الله ﷺ. ورواه معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي الأنصاري حدثه أن رسول الله ﷺ.

(٢٠) أخرجه عبد الرزاق: كتاب الجمعة، باب تسليم الإمام إذا صعد (٥٢٨١).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والتابعي قد يكون أسقط تابعيًا بعده، فلا يقبل الحديث بهذه الصورة.

◄ **ما حكم الاحتجاج بالحديث المرسل؟ اختلف أهل العلم عَلَى ثلاثة أقوال:**

➢ **القول الأول**: قالوا أنه يحتج به مطلقًا، أي حديث مرسل يُحتج به، وَهٰذَا قول الأئمة الثلاثة، قول أبو حنيفة ومالك وأحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ وطائفة من أهل الحديث.

➢ **القول الثاني**: قالوا أن الحديث المرسل يُحتج به بشروط، وذكروا عدة شروط، وَهٰذَا قول الشافعي رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَىٰ.

➢ **القول الثالث**: عدم الاحتجاج بالحديث المرسل، وهو قول معظم المحدثين المتقدمين، وكثير من الفقهاء أَيْضًا، ونسبه ابن عبد البر إِلَىٰ سائر الفقهاء وجميع المحدثين، وهو ما قرره مسلم في مقدمة صحيحه، وَهٰذَا هو الصواب إِنْ شَاءَ اللهُ، أن الأصل في الحديث المرسل أنه مردود.

◄ **لماذا لا يحتج بالحديث المرسل؟** لأنه ربما يكون هٰذَا التابعي روى عن تابعي آخر، وَهٰذَا التابعي نجهله، وربما يكون ضعيف، فِحِيْنَئِذٍ صيانة لحديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُقبل، وإلا لو كنا نعلم أن الصحابي هو الذي سقط فلا إشكال في هٰذَا.

◄ **هل هناك مراسيل للصحابة، وهل يمكن أن يروي الصحابي عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يسمعه؟** نعم، هناك مراسيل للصحابة.

⮌ **مثال:** روت عائشة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهَا عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ، مالم تسمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وكذا العكس أبو هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ يروي عن عائشة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهَا، مالم يسمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، هٰذَا يُسمَّى مراسيل الصحابة.

وجماهير الأمة عَلَىٰ وجوب الاحتجاج بمرسل الصحابي، بل نقل إجماع المحدثين؛ لأنه لا خوف حِيْنَئِذٍ؛ ولا إشكال أن هٰذَا الصحابي قد رواه عن صحابي؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

ولذا قال الحافظ العراقي في ألفيته:

أَمَّـــا الَّـــذِي أَرْسَـــلَهُ الصَّـــاحَبِي فَحُكْمُـهُ الوَصْـلُ عَـلَىٰ الصَّـوَابِ

وهناك مصنفات في المراسيل تهتم بالمراسيل بالذات، مثل مراسيل أبي داوود، والمراسيل لابن أبي حاتم، وأَيْضًا جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي.

قال الناظم:

وكـــلُّ مَـــا لَمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالٍ إِســـنادهُ (مُنْقَطِـــعُ) الأَوْصـــالِ

تعريف المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده عَلَىٰ أي وجه كان انقطاعه.

فالإسناد الذي بين المصنف إِلَىٰ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هٰذَا الإسناد قد يعتريه انقطاع إِمَّا في أوله، أو في آخره، أو في وسطه.

إذا كان الانقطاع في أول الإسناد: يُسمَّى مُعَلَّق، ولذلك يقال مثلًا: رواه البخاري تعليقًا، أو عَلَّقه البخاري، ومعنى عَلَّقه البخاري، أي أن البخاري لايذكر بداية الإسناد وإنما يرويه مباشرة عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن أحد الصحابة، فيحذف بداية السند.

مثل أن يقول: قال ابن عمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه"....."، فهنا قال رواه عن ابن عمر مباشرة ، وحذف بداية السند، وأحياناً يرويه بألفاظ أخرى، مثل: رُوِيَ عن ابن عمر صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو ذُكِر عن النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونحوها من الألفاظ.

فإذا سقط من أول الإسناد راوٍ أو اثنين أو ثلاثة فإنه يُسمَّى: "مُعَلَّق".

إذا كان الانقطاع في آخر الإسناد: يُسمَّى: "مرسل"، وسبق الكلام عليه.

إذا كان الانقطاع في منتصف الإسناد: يُسمَّى: "منقطع".

مثال: شخص جاء وقال: قال ابن تيمية كذا وكذا، فهذَا يُسَمَّى: مُعَلَّق.

بعض العلماء يدخل في المنقطع كل شيء، سواء معلق أو مرسل، في وسط الإسناد، أو في أوله أو في وسطه أو في آخره يُسميها جميعاً (منقطع)، ولما جاء المتأخرون فَرَّقُوا، وقالوا: هٰذَا يُسمى مرسل، وَهٰذَا يُسمى معلق، وَهٰذَا يُسمى منقطع.

كم صورة للمنقطع؟ (إذا قلنا أن المنقطع هو فقط ما كان في وسط الإسناد)

الصورة الأولى: ماسقط من أثناء إسناده راوٍ واحد.

الصورة الثانية: ماسقط من أثناء إسناده راويان فأكثر، ليسا على التوالي.

◄**حكم المنقطع:** ضعيف، لأنه اختل فيه شرط من شروط الصحيح، وهو أنه لم يتصل إسناده.

مثال: روى أبو داوود رَحِمَهُ اللهُ من طريق لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»(٢١) هٰذَا الحديث فيه انقطاع، فإن أبا خليل لم يسمع من أبي قتادة، و بالإجماع أن المنقطع من الضعيف.

قال الناظم:

(والْمُعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ومَا أتى (مُدَلَّساً) نَوعَانِ

تعريف المعضل: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر عَلَىٰ التوالي، سواء كان السقط للاثنين عَلَىٰ التوالي في أثناء السند أو في أوله أو في آخره، ما دام أن هناك توالي اثنان فأكثر قد سقطا، فهو يُسمَّى حديث: " معضل"، وسواء كان هٰذَا في أول الإسناد أو في وسطه أو في آخره.

(٢١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال (١٠٨٣)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود الأم (٢٠٠).

ولـذلك نقول للحديث أنه معلق وبنفس الوقت معضل، ولكن لا يكون الحديث معضل وبنفس الوقت مرسل، هذا لايكون.

فالإسناد إن سقط منه راويان متتاليان فهو معضل، وإذا كانا غير متتاليين، فإنه يسمى منقطع.

مثال عَلَى المعضل: روى الإمام مالك في موطئه، قال: بلغني عن أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه أنه قال: قال رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ. وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلاَّ مَا يُطِيقُ»(٢٢) هٰذَا الحديث معضل، لأنه رُوِيَ مباشرة من الإمام مالك إِلَىٰ أبي هريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، ولَا بُدَّ أن هناك ساقطان، والساقط هنا في هٰذَا الإسناد هو محمد بن عجلان وأبوه، وعرفنا هذا الساقط لأن هٰذَا الحديث جاء من طريق آخر.

◀ **حكم المعضل؟** ضعيف، وهو أسوأ من المنقطع، ولذا قال الجوزجاني: "العضل أسوأ حالًا من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالًا من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة".

قال الناظم:

(والمُعْضَـلُ) السَّـاقِطُ مِنْـهُ اثْنَـانِ ... ومَـا أتـى (مُدَلَّسـاً) نَوعـَانِ

الأوَّل الإسْـــقاطُ للشَّـــيخِ وأنْ ... يَنْقُـلَ مَّـنْ فَوْقَـهُ بعـَنْ وأنْ

هنا ذكر الناظم الحديث المدلس، والراوي المُدلِّس، **وأورد نوعين للحديث المُدَلَّس:**

- تدليس الإسناد.
- تدليس الشيوخ.

وَهٰذَان النوعان هما أشهر الأنواع، وسيأتي البيان لهذين النوعين.

والتدليس هو: "إخفاء عيب في الإسناد وتحسين ظاهره".

---

(٢٢) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الاستئذان، الأمر بالرفق بالمملوك (٣٥٩٣) بلاغًا، ووصله مسلم: كتاب الأيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه (١٦٦٢).

النوع الأول: يُسَمَّى تدليس الإسناد، وهو: "أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع مثل: عن، وأن".

مثال: شيخ له مجالس يُحَدِّث فيها، وممن يحضر هذه المجالس رجل اسمه محمد، وفي أحد هذه المجالس حدَّث الشيخ بحديث، وغاب محمد عن هٰذَا المجلس، ثم جاءه أحد الأقران، وقال له: أن الشيخ حدثنا بهذا الحديث، وهذا الحديث هو "....."

محمد هٰذَا في الأصل سمع من الشيخ أحاديث كثيرة، لكن هذا الحديث لم يسمعه من شيخه، لكنه يروي هذا الحديث الذي لم يسمعه من الشيخ، فيرويه عنه مباشرة، يأتي بلفظة تُوحي بالسماع عن الشيخ، مثل أن يقول: قال الشيخ: كذا وكذا، ولا يقول أنه سمعه من فلان عن الشيخ، لأجل أنه يُريد العلو في الإسناد، وهذا يعتبر من التدليس، وسبق بيان معنى التدليس وهو: "أن يروي الراوي عن شيخه الذي لقيه، وسمع منه ما لم يسمع منه".

هنا أسقط شخصاً في هٰذَا السند، ويُحتمل أن يكون ضعيفًا، أو أن يكون مجهولًا، ونحو ذلك من العلل التي ربما تقدح به، فالحديث المُدلس فيه علة، ويُتوقف في أخذه، وهٰذَا هو تدليس الإسناد.

مثال آخر: روى أبو داوود والترمذي في سننهما، من طريق أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي وهو (ثقة)، عَنِ الْبَرَاءِ بن عازب رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، فَيَتَصَافَحَانِ إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا»[٢٣]، أبو إسحاق السبيعي سمع مع البراء بن عازب رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه أحاديث، لكن هٰذَا الحديث بالذات لم يسمعه من البراء مباشرة.

ولذا أخفى الراوي عنه، وعند التأمل نجد أنه يُوجد شخص بين أبو إسحاق السبيعي

---

(٢٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في المصافحة (٥٢١٢)، والترمذي: كتاب الاستئذان والأدب، باب ما جاء في المصافحة (٢٧٢٧)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب المصافحة (٣٧٠٣)، وقواه الألباني في الصحيحة (٥٢٥).

وبين البراء بن عازب اسمه نُفيع بن الحارث، وَهٰذَا نُفيع بن الحارث متروك الحديث، ورجل ضعيف، والناظر للإسناد دون تدقيق سيقول: أبو إسحاق السبيعي (ثقة) وروى عن البراء بن عازب، فيظن أن الحديث صحيحٌ لا إشكال فيه، لكن إذا بحثنا عن هٰذَا الإسناد في كتاب آخر وفي طريق آخر، وجدنا أن أبا إسحاق السبيعي أصلًا روى هٰذَا الحديث عن نفيع بن الحارث، لكنه أسقطه، وهٰذَا يُسمَّى تدليس في الإسناد.

النوع الثاني: تدليس الشيوخ

قال الناظم:

والثَّـاني لا يُسْـقِطُهُ لكـنْ يَصِـفْ أَوْصَـافَهُ بِـمـا بِـهِ لا يَنْعَـرِفْ

لايسقط أحد من الإسناد، ولكن يصف الشيخ بصفة لايُعْرف بها.

مثال: أخرج أبو داوود في سننه من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخبَرَنِي بَعْضُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ يَزِيدَ، أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، وَنَكَحَ امْرَأَةً مِنْ مُزَيْنَةَ(٢٤)،ابن جريج اسمه: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهو ثقة، لكنه موصوف بالتدليس، وله شيخ اسمه محمد بن عُبيد الله بن أبي رافع (وهو ضعيف الحديث).

وأبو رافع الذي هو جده، هو مولى للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، والَّذِي يُدلس هٰذَا الحديث هو ابن جريج.

ابن جريج قال: أَخبَرَنِي بَعْضُ بَنِي أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صحيح ابن جريج سمعه من أحد أبناء أبي رافع ، لكنه لم يوضح هٰذَا الابن من هو بالضبط؟ لم يذكر أنه: محمد بن عبيد الله.

بل قال: أخبرني بعض بني رافع مولى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجاء بوصف يُعمي

---

(٢٤) أخرجه أبو داود: كتاب الطلاق، باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث (٢١٩٦)، وقواه الألباني في الإرواء (٢٠٦).

هٰذَا الاسم، هٰذَا يُسَمَّى **تدليس الشيوخ**.

وقد يُعطيه صفة مثل: أن ينسبه إلى بلد، كما يُسَمِّيه بعض المحدثين (تدليس البلاد)،

مثال: كأن يقول الراوي: أخبرني البخاري، ويقصد بالبخاري: الذي يبخر الناس، فهنا أعطاه صفة موهمة.

وقد يكون الرجل من بلدة بخارى، لكنه ليس البخاري المعروف صاحب الصحيح، فهنا أعطاه صفة فيها شيء من إخفاء عيب؛ حَتَّىٰ لا يُلاحظ في السند شيء، وهٰذَا يُسَمَّى تدليس البلاد.

والتدليس له أنواع:

- تدليس التسوية.
- وتدليس العطف.
- وتدليس البلاد.
- وتدليس السكوت، كأن يروي فيقول : حدثنا فلان، ثم يسكت، ثم يقول في نفسه، لأجل أن لايسمعه أحد: (عن فلان الضعيف)، ثم يُكمل السند بعد ذلك، فهو في خلال روايته للسند، سكت قليلاً، وذكر اسم الراوي الضعيف في نفسه لأجل أن لايسمعه أحد، ثم أكمل رواية السند فهٰذَا يسمى تدليس السكوت.

الناظم هنا ذكر نوعين:

- تدليس الإسناد.
- وتدليس الشيوخ.

وهما الأشهر والأكثر، وقد يقول قائل لماذا هم يدلسون؟ ما البواعث عَلَىٰ هٰذَا التدليس؟ **هناك عدة أمور:**

أولًا: ضعف الشيخ الذي يروي عنه، حينما يكون ضعيف يريد أن يُعميه، فيغطيه بشيء، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف، أو السكوت عن

ذكر اسمه، ونحو ذلك من أنواع التدليس.

ثانياً: صغر الشيخ، يكون الشيخ صغير السن أصغر من التلميذ، فيأنف التلميذ أن يروي عن شخص هو أصغر منه، فيسقطه؛ لأنه يأنف أن يقال أنه يروي عن شخص أصغر منه

ثالثًا: إيهام علو الإسناد، إيهام علو الإسناد، نعم إذا كان السند خماسي فأسقط واحد منهم صار رباعي صار عالي بالنسبة للخماسي.

رابعًا: إيهام كثرة الشيوخ، بأن يرويه مرة باسمه الصريح، ومرة يرويه بلقبه، ومرة يرويه بكنيته، ومرة يرويه بصفته، كأنه سمعه من أكثر من شيخ، وقد لا يكون هٰذَا الشيخ الذي يروي عنه ضعيفاً، لكن لأجل إيهام كثرة شيوخه.

وأحياناً لايكون التدليس لأجل شيء سيئ، إنما يأتي بالتدليس للاختبار، يعني يذكر الراوي بصفته من أجل أن يختبر الذي أمامه هل يعرفه أو لا؟ ثم ينقله عنه بنفس الصفة، ويتناقل هٰذَا السند بهذه الصورة، وينتشر، مع أنه لم يكن في نيته أن يعمي شيئًا أو يخفي عيبًا.

لو قيل: كيف في ترجمة بعض الرواة يقال: هٰذَا ثقة، لكنه مدلس؟ لماذا يذكرون عنه مدلس في ترجمته مع أنه ثقة؟

الجواب: حتى يُنظر في أحاديثه، عند البحث في الإسناد، ومعرفة أحوال الرجال من ناحية ثقة أو تام الضبط، أو خفيف الضبط، أو العدالة، أو الضعف، أو الوهم، والنسيان، فكل هذا يمكن معرفته بالرجوع إِلَىٰ كتب الرجال، ومعرفة تراجمهم، وماقيل عنهم.

فلما نجد في ترجمة أحدهم أنه مدلس فإننا نتحرز منه، وننظر هل صرح بالسماع في حديث آخر أو طريق آخر، أو هل تُوبع، ونحو ذلك.

والكلام عن التدليس يطول، وهناك تفريعات كثيرة في التدليس، لكن هذه الأصول التي ينبغي لطالب العلم معرفتها من خلال أخذه لأصول مصطلح الحديث، ولاسيما ما

ورد في هذه المنظومة، فإن الناظم أورد نوعين فقط، تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

♦ كيف نعرف الحديث أنه فيه تدليس أو ليس فيه تدليس؟ **هناك عدة طرق:**

الطريقة الأولى: إخبار المدلس عن نفسه أنه دلَّس، فالمدلس أحيانًا يقول عن نفسه أنه دلس هٰذَا الحديث، وَهٰذَا الحديث، وَهٰذَا الحديث، وهو يقول هٰذَا عن نفسه؛ حَتَّىٰ يُوصف بسلامة ما يرويه، فيقال عنه في ترجمته: فلان حدد الأحاديث الَّتِي دلسها، والبقية لم يُدلسها.

ومن هؤلاء ابن عُيينة، فإنه دلس في أحاديث وأخبر أنه دلس فيها، وكذلك حماد بن أسامة، وكنيته أبو أسامة، دلَّس في أحاديث، وأخبر أنه دلس بها، وغيرهم من المدلسين الذين أخبروا أنهم قد دلسوا.

الطريقة الثانية: أن يقول إمام من الأئمة أن هٰذَا الرجل قد دلَّس في هٰذَا الحديث، وأن هٰذَا الحديث فيه تدليس، ويعرف هٰذَا الإمام المُدلِّسين بالتتبع والتدقيق في مروياتهم.

⇦إذًا بناء عَلَى ما تقدم: الأصل في الحديث المُدَلَّس أنه ضعيف، إلا ما صرح فيه المُدلِّس بالسماع عن شيخه.

⇦**مثال عَلَى الحديث المُدَلَّس:** حديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةٌ بِسِوَاكٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيرِ سِوَاكٍ»، هٰذَا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري[٢٥]، والمُدَلِّس هو محمد بن إسحاق السبيعي، فهٰذَا مُدَلِّس، ولم يصرح بالسماع من الزُّهْرِي، إذًا هٰذَا الحديث لا يُقبل؛ لأنه لم يصرح بالسماع.

قال الناظم:

ومَـا يُخَـالِفُ ثِقَـةٌ فيـهِ المَـلا ... فـ(الشَّاذُّ) و(المَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَـلا

(٢٥) أخرجه أحمد (٢٦٣٤٠)، أبو يعلى (٤٧٣٨)، وابن خزيمة (١٣٧). وضعفه الألباني في الضعيفة (١٥٠٣) قال: (وقد روي الحديث عن غير عائشة، كابن عباس وجابر وابن عمر، خرجها كلها الحافظ في التلخيص الحبير، وقال: وأسانيدها معلولة).

ذكر الناظم في هٰذَا البيت الشاذ والمقلوب، وَهٰذَان نوعان من أنواع الحديث الضعيف.

النوع الأول: الحديث الشاذ: "هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه"، قد لايكون ضعيفاً، لكنه خالف راوي آخر هو أوثق منه، وقد يكون هٰذَا الذي رَوى هٰذَا الحديث خفيف الضبط، وخالف راوي آخر تام الضبط.

حِيْنَئِذٍ يكون هذا الحديث من قبيل الشاذ، وقد يُخالف جمع الثقات.

مثـــال: لـو جاء شخص ثقة وقال: رأيت في هٰذَا الشارع حادث اصطدام بين سيارتين، السيارة الأولى فيها رجلان، والسيارة الأخرى فيها رجلٌ واحد، فلما نظرنا إلى السيارتين: رأينا في السيارة الأولى رجُل وامرأة، وهذا الشخص الذي جاءنا يقول: في السيارة الأولى رجُلان، مع أنه ثقة، وفيه صفة العدالة، لكن لأنه خالف جَمع الثِقات، فحينئذٍ تُعَدُّ روايته هذه شاذة، ومثله عند المحدثين لو روى رجُلٌ ثقة حديثاً قد خالف مَن هو أوثق منهُ، فَحينئذٍ لا يُقبل حديثه لتخلف هذا الشرط، ونُسَمِّي روايته هذه شاذة.

إذًا المخالفة تكون إذا خالف من هو أولى منه، **والأولوية على قسمين:**

- **أولوية قوة:** "وهي أن يخالف المقبول من هو أولى منه وأقوى منه حفظًا، كأن يخالف الصدوق الثقة".
- **أولوية جمع:** "وهي أن يخالف المقبول جمعًا من المقبولين".

مثال: حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَن قال حِينَ يَسمعُ النِّداءَ: اللَّهمَّ ربَّ هذه الدعوةِ التامَّةِ، والصَّلاةِ القائمةِ، آتِ مُحَمَّدًا الوسيلةَ والفضيلةَ، وابعثْه مقامًا محمودًا الذي وعدتَه**»، هٰذَا الحديث جاء في صحيح البخاري(٢٦).

(٢٦) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدّعاء عند النّداء (٦١٤).

وهناك زيادة وهي: «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ المِيعَادْ»[٢٧]، تفرد بها رجل اسمه محمد بن عوف الحمصي، ومحمد بن عوف الحمصي، هٰذَا ثقة، لكن هٰذَا الحديث رواه جمع من الثقات، منهم: أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل، كما عند الترمذي، وإبراهيم بن يعقوب كما عند الترمذي، ومحمد بن يحيي الذهلي كما عند ابن ماجه، وأبو زرعة الدمشقي كما في شرح معاني الآثار، وموسى بن سهل الرملي كما عند ابن خزيمة، ومحمد بن جعفر كما عند ابن ماجه، والعباس بن وليد الدمشقي كما عند ابن ماجه، وعمرو بن منصور كما عند النسائي، هؤلاء كلهم رووا الحديث من دون زيادة، «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ المِيعَادْ»، فقط الذي رواها محمد بن عوف الحمصي.

وقد خالف الجمع، إذًا روايته هذه شاذة فلا تقبل، ولذا حكم أهل الحديث على زيادة «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ المِيعَادْ»، أنها ضعيفة، **وكلمة (ضعيف) يختلف سببها:**

- إما أن يكون إرسال.
- وإما أن يكون مقلوب.
- أو يكون اضطراب.
- أو يكون شاذ.

وهنا سبب الضعف (الشذوذ)، فإن قيل: رجال الإسناد كلهم ثقات، نقول: نعم، كلهم ثقات، لكن محمد بن عوف الحمصي تفرد بها عن جمع من الثقات، وخالف فيها جمع الثقات، كلهم لم يرووا هذه الزيادة فتكون شاذة، **وهٰذَا هو الشذوذ في المتن.**

مثال على الشذوذ في الإسناد: حديث: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»[٢٨] هذا

---

(٢٧) أخرجه البيهقي: كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا فرغ المؤذن (١٩٣٣)، وقال الألباني في الإرواء (٢٤٣): شاذ.

(٢٨) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان وأن بيعه مردود (٢١٦٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١٥٢٣)، من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه.

حديث صحيح جاء في الصحيحين، لكن لو تأملنا الإسناد لوجدنا أن الذي رواه سفيان الثوري عن شخص اسمه عبد الله بن دينار، وكل الذين رووه عن سفيان الثوري، رووه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار، إلا واحد اسمه يعلى بن عبيد الله فإنه رواه عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار، فقط هو الذي شذ بالاسم ، بدل أن يقول عن عبد الله بن دينار، قال: عن عمرو بن دينار، فهٰذَا شذوذ في الإسناد، ولكن الغالب أن يكون الشذوذ في المتن.

وضد الشاذ هو: المحفوظ، ولذلك نجد في قول المحدثين عن روايةٍ ما: "هذه الرواية هي المحفوظة ، وما سوى ذلك فهو شاذ".

قال الناظم:

إبْـــدَالُ راوٍ مـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ وقَلْـــبُ إسْـــناد لمـــتنٍ قِســـمُ

الحديث المقلوب: "هو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير، سَواءً كان هٰذَا عمدًا أو عن سهوًا".

وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف، **والقلب على نوعين:**

➢ **مقلوب السند:** كأن يُبدل راوي بآخر.

➥ **مثال:** أحد الرواة اسمه نافع، بدل أن يقول المحدث عن نافع، يقول: عن سالم، فيقلب اسمه ويبدله في الرواية، وهٰذَا هو قلب الإسناد، أو ربما يقلب اسمه باسم أبيه، فبدلًا من أن يقول عن عبد الله بن سالم، يقول: عن سالم بن عبد الله، وهٰذَا قلب في الإسناد.

➢ **قلب في المتن:**

➥ **مثال:** حديث النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ. يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ»، ذكر منهم: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فأَخْفَاها، حَتَّى لا تَعْلَمَ يَمِينهُ مَا تُنْفِقُ شِمالُهُ»، قال: «حَتَّى لا تَعْلَمَ يَمِينهُ مَا تُنْفِقُ شِمالُهُ»، بدل أن يقول: «حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمالُهُ مَا تُنْفِقُ

يَمِينهُ»[٢٩]، قال: «حتَّى لا تَعْلَمَ يَمِينهُ مَا تُنْفِقُ شِمالُهُ»[٣٠]، هذا يسمى قلب في المتن.

❖**أحيانًا** يُؤتى بالقلب ليس عن سهو أو نحو ذلك، وَإِنَّمَا عن عمد، كما فعل أهل بغداد مع البخاري، لما علم أهل بغداد أن البخاري سيأتيهم فرحوا به فرحًا كبيرًا، وجهزوا له مائة إسناد وقلبوها، جعلوا إسناد هٰذَا لحديث هٰذَا، وإسناد هٰذَا لحديث هٰذَا، وقلبوا الأسانيد مع المتون.

وجلسوا إليه، جلس إليه عشرة كل راوي يُعطيه عشرة أحاديث مقلوبة، بدأ الأول سأله فقَالَ: سألقي عليك حديث، حديث فلان قَالَ: حدثنا فلان، يأتي بالسند دون خطأ، لكن إذا جاء عند الحديث وضع له حديثاً آخر، فيقول البخاري: لا أعرفه، ثم الثاني فعل مثل الأول، حَتَّىٰ تم العشرة، كلهم يأتي بالسند دون خطأ، ثُمَّ إذا جاء المتن جعلوه متناً آخر، والبخاري يقول: لا أعرفه، حَتَّىٰ أكمل العشرة.

ثم قال لهم البخاري: أما أنت فقد قلت حدثنا فلان عن فلان عن فلان قَالَ: فلان هٰذَا خطأ، والصواب حدثنا فلان عن فلان قَالَ النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويمر عَلَىٰ هذه المائة حديث يذكرها بالخطأ الَّذِي أخطئوا به هؤلاء الذين اختبروه ويصحح لهم، وهذه قصة مشهورة ذكرها صاحب تاريخ بغداد.

❑ **إذًا الأسباب التي تحمل عَلَى القلب:**

- إما أن يكون سهوًا أو نسيان من غير قصد.
- وإما أن يكون عمدًا من أجل امتحان.

وَهٰذَا يفعلونه كثيرًا، أحيانًا يعطونه إسناد ويعطونه متن ويختبرونه؛ لأجل أن يعرفوا هل يضبط الإسناد بالمتن أو لا؟ وَهٰذَا مشتهر عند المتقدمين، حينما كانوا يحفظون الأحاديث بأسانيدها، لكن اليوم نجد أن عندنا ضعفاً في حفظ متون الحديث، وكثير من

---

(٢٩) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب فضل من ترك الفواحش (٦٨٠٦)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣٠) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (١٠٣١/ ٩١).

الناس يتكاسل عن الجلوس لحفظ الحديث، ولربما يزهد في مثل هذه الأمور، مع أن السنة حجة عظيمة يحتج بها طالب العلم، ولها من الأهمية بمكان.

وقد تعب الأوائل في ضبط أسانيد هذه الأحاديث ومتونها، والاجتهاد في روايتها، والحكم عَلَىٰ رجالها، وأخذها ولربما سافروا الأميال الكثيرة من أجل أن يسمعوا حديثاً، واليوم نجد كتب الحديث متوفرة، وشروح الأحاديث متيسرة، ومع ذلك نجد ضعفاً في حفظها، وزهداً في الإقبال عليها والله المستعان.

قال الناظم:

وَ(الفَـــرَدُ) مـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةِ أَوْ جَمْـــعٍ أَوْ قَصِـــر عَـــلَىٰ روايـــةِ

تقدم أن بعض المتقدمين يسمون الحديث الغريب "الفرد"، **والفـرد ينقسـم إِلَـى قسمين:**

- فرد مطلق.
- وفرد نسبي.

فإذا كان في أحد طبقات السند راوٍ واحد، وفي الطبقة التي تليه أيضاً راوٍ واحد يُسمَّى نسبي، أما إذا كان هٰذَا إسناد الحديث من المصنف إِلَىٰ الصحابي، في جميع طبقاته، راوٍ واحد عن واحد عن واحد يُسمَّى فرد مطلق.

ولماذا جاء به الناظم هنا مع أنه ذكره مع الغريب؟ الجواب: يريد أن يبّين أنه قد يكون الانفراد مطلق في جميع السند، وقد يكون في طبقة من طبقاته، وحينما تكلم عن الغريب، فإنه بَيَّن ذلك على سبيل العموم، وأنه إن كان في أي طبقة من طبقاته راوٍ واحد فإنه يُسمَّى غريبٌ.

لكنه أراد هنا أن يُبين ذلك بالتفصيل، وأنه قد يكون الفرد نسبي، وقد يكون مطلق، وقد يكون عن جمع مثل: تفرد الشاميين برواية حديث، أو تفرد البصريين.

قال الناظم:

ومَـــا بعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا (مُعَلَّـــلٌ) عِنْـــدَهُمُ قَـــدْ عُـــرِفَا

الحديث المعلل:" هو الحديث الذي أُطِّلَعَ فيه عَلَىٰ علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة"، والعلة الخفية تقع في الإسناد وتقع في المتن، وهو من أشدِّ أنواع الضعيف.

بمعنى لو نظر شخص له معرفة بالحديث إِلَىٰ السند، سيقول هؤلاء كلهم ثقات، والحديث متصل إِذًا الحديث صحيح، لكن الجهابذة من أهل الحديث الذين يُمعنون النظر، قد يدركون من العلل الخفية ما لا يدركها كثير من المحدثين؛ ولذلك هم قلة نادرة الذين يكشفون الحديث المعلل؛ لأنه يحتاج إِلَىٰ جهد كبير ومعرفة طرق وأسانيد ويأخذ وقت طويل وأيام كثيرة حَتَّىٰ يعرف هذه العلة الخفية، ولذا لم يتكلم في هٰذَا العلم (علم العلل) من أهل الحديث إلا قلة، مثل: الإمام أحمد، وابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وكذلك الدارقطني.

قال الخطيب البغدادي:"السبيل إِلَىٰ معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط".

وقال يحيي بن معين:"لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"، أي أنهم يأخذون فيه ثلاثين وجهاً، ويمعنون في طرقه وكل راوٍ مع شيوخه، ومن روى عنه وطبقاتهم ومكانتهم ومنزلتهم، ونحو ذلك.

وقال ابن حجر عن العلائي:"إن هٰذَا الفن أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غايِضًا واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذَا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هٰذَا الشأن وحُذاقهم وإليهم المرجع في ذلك".

وقد ألَّف العلماء مؤلفات في ذلك، ومن هذه المؤلفات: (علل الدارقطني)، و(علل أبي حاتم) ، و(علل الترمذي).

أما المحدثون المعاصرون، فهم عيال عَلَىٰ المتقدمين؛ لأنه لمَّا صُنِّفت التصانيف في تمييز الرجال، والأسانيد والطرق وغيرها، صار الأمر عند المحدثين اليوم أسهل منه بكثير عند

السابقين، ولا يَعْنِي هٰذَا أنه لا يُوجد في المعاصرين من هو جهبذ في هذا العلم، وعَلَىٰ طريقة المتقدمين في كشف العلل ونحوها، لكنهم قلة نادرة جدًا، ومع ذلك فإذا أردنا أن نبحث في هٰذَا العلم بالذات (علم العلل)، فنحن عالةٌ على المتقدمين، وهم الأصل والمرجع في هذا العلم.

هناك فرق بين الحديث المعلل، وبين قول بعض المحدثين هذَا الحديث فيه علة:

الحديث المعلل: فيه علة خفية، وَهٰذَا النوع لا يتجرأ عليه كثير من المحدثين، لا يتجرأ عليه إلا جهابذة أهل الحديث.

الحديث الذي فيه علة: يُقصد به الحديث الذي فيه علة ضعف: إما أن يكون شاذ أو مقلوب أو مضطرب، أو مرسل، أو غيرها من العلل، وقد يكون هٰذَا الحديث فيه ثلاث علل، مثل: علة الانقطاع، وضعف الراوي، والعلة الثالثة: الإرسال –مثلاً–.

مثال عَلَى الحديث المعلل: حديث بَقِيَّةُ عَنْ يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهما عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» هٰذَا الحديث رواه النسائي وابن ماجة(٣١)، لكن هٰذَا الحديث عند النظر في رواته، فهم ثقات، والسند متصل، وشروط الحديث الصحيح منطبقة عَلَىٰ هٰذَا الإسناد وليس فيه علة.

لكن قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هٰذَا الحديث، فقال: هٰذَا خطأ في المتن والإسناد؛ إِنَّمَا هو الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه عَنْ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللَّهُ

(٣١) أخرجه النسائي: كتاب المواقيت: من أدرك ركعة من الصلاة (٥٥٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١١٢٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٩٩٤).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا»[٣٢]، لا يوجد كلمة (الجمعة)، فهو استخرج خفية في المتن، وفي السند.

إذا قلنا أن لفظة (الجمعة) معللة هل يتغير الحكم؟ لا يتغير الحكم؛ لأن هناك حديث عام مطلق، «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»، وصلاة الجمعة تعتبر صلاة، إذًا تدخل في هذا العموم.

قَالَ النَّاظِم:

وذُو اخْـــتِلافِ ســـنَدٍ أو مَـــتْنٍ (مُضْـــطربٌ) عِنْـــدَ أهيْـــلِ الفَـــنِّ

هذا النوع من أنواع الحديث الضعيف اسمه: المضطرب.

المضطرب هو: "ما رُوي عَلَىٰ أوجه مختلفة، ومُتساوية في القوة بحيث يتعذر الجمع بينها أو الترجيح".

يَعْنِي لا يُمكن أن نجمع بين هذِه الأحاديث، ونخرج بحكم معين وتفصيل معين شامل لهذِه الأحاديث المتعارضة، ولا يُمكن أن نُرجح واحداً عَلَىٰ آخر.

إذًا لَا بُدَّ من شرطين في الأحاديث المضطرب:

الشرط الْأَوَّلُ: اختلاف روايات الحديث بحيث لا يُمكن الجمع بينها، بسبب وجود اختلاف، وتعارض، إن عملنا بأحدهما، لن نستطيع أن نعمل بالآخر، مثلًا: حديث ينفي، وحديث آخر يُثبت، فلا يمكن الجمع أبدًا.

وحين يُحاول أهل العلم الجمع بينها، لا يستطيعون الجمع، بل لَابُدَّ من الأخذ بأحد الحديثين.

الشرط الثَّانِي: تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكننا ترجيح إحداهما عَلَىٰ الأخرى، فعند النظر في طرق هذَين الحديثين، نجد أنها متساوية في القوة؛ بحيث لايكون رجال هؤلاء أقوى من رجال هؤلاء في الضبط والإتقان، وإلا لأمكن الترجيح حينها.

الاضطراب أَيْضًا عَلَىٰ **قسمين:**

---

(٣٢) أخرجه النسائي: كتاب المواقيت: باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة (١١٢٢، ١١٢٣).

- قد يقع الاضطراب في المتن.
- وقد يقع الاضطراب في السند.

مثال الاضطراب في السند: حديث أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: "يا رسول الله قد شبت، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا»[٣٣].

قَالَ الدارقطني عن هٰذَا الحديث: "هٰذَا مضطرب؛ لأنه لم يُروىَ إِلَّا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اُختلف عليه فيه عَلَىٰ عشرة أوجه، فمنهم من رواه مُرسلًا، ومنهم من رواه مُوصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ومنهم من جعله من مسند سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنهم من جعله مسندًا لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْها، وغير ذلك، ورواته كلهم ثقات، ولا يمكن ترجيح بعضهم عَلَىٰ بعض، والجمع مُتعذر".

يَعْنِي إِمَّا أن نقول: هٰذَا الحديث روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْها، أو راه سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو رواه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا بُدَّ من ترجيح واحد منهم، والطرق حينما ننظر إِلَىٰ رجال السند، نجد أن رجالهم ثقات كما ذَكَرَ الدارقطني، فالجمع متعذر.

وأحيانًا يُروى مرسلًا، والإرسال يكون الانقطاع فيه؛ في جهة الصحابي، بأن يرويه تابعيٌ فيُرسله عن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فهٰذَا الحديث مرة رُوي مرسلًا، ومرة رُوي موصولًا، فصار فيه تعارض واضطراب في السند، ولا يمكن الجمع، **إذًا نُسمي هَذَا الحديث مضطرب سندًا.**

مثال على الاضطراب في المتن: حديث فاطمة بنت القيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَت: سُئل رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الزَّكَاة، فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى

(٣٣) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الواقعة (٣٢٩٧)، وصححه الألباني في الصحيحة (٣٧٢٠).

الزَّكَاةِ»، قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»، يَعْنِي أنَّ هناك في المال واجب غير واجب الزَّكَاة، هٰذَا معنى الحديث بهذا اللَّفْظ(٣٤).

والحديث رواه الترمذي وابن ماجه من نفس الوجه بلفظ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»(٣٥)، هذان المعنيان الذان رويا بهما الحديث، متقابلان ومتعاكسان تمامًا:

☜ **اللَّفْظ الْأَوَّلُ يُفيد**: أنَّ هناك واجب وحق غير الزَّكَاة في المال.

☜ **وَاللَّفْظ الثَّانِي يُفيد**: أنه لا يُوجد في المال واجب وحق إِلَا الزَّكَاة.

وهٰذَا يُسمى اضطراب، لا يمكن أن نأخذ بأحدهما، فإذا أخذنا بلفظ لَابُدَّ أن نترك الآخر، قَالَ الحافظ العراقي عن هٰذَا الحديث: "هٰذَا اضطرابٌ لا يحتمل التأويل"، يَعْنِي لا يمكن الجمع بين اللفظين، لأن المعنيين متضادان، فيُسمَّى هٰذَا الحديث مضطرب.

والحديث المضطرب من أنواع الضعيف، قَالَ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: "والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يُضبط".

قال الناظم:

وَ(الْمُدْرَجاتُ) فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ... مِنْ بَعْضِ أَلفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

المدرج، هو نوع آخر من أنواع الحديث.

⇦ **تعريف الحديث المدرج:** "هو أن يُذكر في إسناد الحديث، أو في متنه ما ليس منه، بلا فصل".

هو أن يُذكر في الحديث ما ليس منه بلا فصل؛ كأن يروي الراوي حديثًا، ثُمَّ أثناء ذكره للحديث يُبيِّن معنى كلمة، فينقلها الرواة عنه ويجعلونها من ضمن الحديث، وهي ليست

---

(٣٤) أخرجه الترمذي: كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة (٦٥٩)، وضعفه الألباني في صحيح الجامع (١٩٠٣).

(٣٥) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته ليس بكنز (١٧٨٩) وقال الألباني: ضعيف منكر، انظر: المشكاة (١٩١٤ / التحقيق الثاني) والضعيفة (٤٣٨٣).

من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن الراوي كان يُريد أن يُبيِّن معنى هٰذَا اللَّفْظ الغامض، ثُمَّ يكمل الحديث.

والَّذِي يروي عنه يظن أن هٰذِه اللفظة من ذات الحديث، وهي إِنَّمَا أدرجها هٰذَا الراوي ضِمنًا، فَلَا بُدَّ أن تُمَيَّز حَتَّىٰ يُعرف إن كانت من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم من قول غيره.

والإدراج يكون في السند، ويكون في المتن، وهو في الغالب يكون في المتن أكثر.

➢ **النوع الأول: إدراج في الإسناد:** وهو أن يُدخل الراوي في السند ما ليس منه بلا فصل، **مثل:** محدّث يروي حديثاً عن فلان، قَالَ: حدَّثنا فلان، قَالَ حدَّثنا فلان، ثُمَّ يُشغله أحد أثناء ذكره للسند، ثُمَّ يقول كلامًا، ثُمَّ يسمعه أحد ويظنُ أن هٰذَا الكلام مرتبط بهذا السند، لأجل عارض عرض للمُحَدِّث؛ إِمَّا أن دخل داخل وتحدث معه، أو ربما شخص سأله وتحدث معه، ثُمَّ يَهِمُ السامع ويظن أن هٰذَا الحديث له علاقة بهذا السند، فَهٰذَا السامع يروي هٰذَا الحديث مع هٰذَا السند، ويُقال عنه: أنه أُدرج في أثناء السند.

➥ **مثال:** ثابت بن موسى الزاهد، رجل عابد وصاحب قيام ليل دخل عَلَىٰ شُرَيْك القاضي، وشُرَيْكٌ القاضي من المحدثين، دخل عليه ثابت وهو يذكر سندًا، ويقول: حدّثنا الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

في هٰذِه الأثناء عندما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دخل ثابت بن موسى الزاهد، فنظر إليه شُرَيْكٌ -وهو يعرف أن ثابت صاحب قيام ليل-، فقَالَ: "من كَثُرت صلاته بِاللَّيْلِ حَسنَ وجهه بِالنَّهَارِ"، ثم إن ثابت بن موسى هذا ظن أن هٰذِه اللفظة لها علاقة بهذا السند، فصار يُحدّث بهذا السند مع هٰذِه اللفظة، حَتَّىٰ أنه وُجد في بعض الكتب غير المحققة أن هٰذَا حديث عن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهٰذَا ليس بحديث عن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالَّذِي أدرجه هو شَرِيك القاضي حينما حدث جماعة من الناس، ودخل عليه ثابت بن موسى الزاهد، فظن ثابت أن ما قَالَه حديثًا للسند الَّذِي سمعه منه، فكان يُحدّث بهذا الإسناد، أخذ هٰذَا الإسناد ورّكبه عَلَىٰ هٰذَا الكلام الَّذِي قاله شريك القاضي عنه، وظنه حديث، وَهٰذَا إدراج في السند.

النوع الثَّانِي: وهو الإدراج في المتن: والإدراج في المتن عَلَىٰ **ثلاثة أنواع**:

- قد يكون الإدراج في أول الحديث.
- وقد يكون الإدراج في وسط الحديث.
- وقد يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الأكثر.

أمثلة عَلَى كل واحد من هذِه الأنواع:

مثال الإدراج في أول الحديث: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، في هٰذَا الحديث، الناظر لهذا اللَّفْظ يظن أن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله بهذا اللَّفْظ: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

بينما عند التحقيق والنظر في طرق الحديث والتحقق منه، يُعلم أن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يذكر إِلَّا: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، حينما رأى النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلاً يغسل قدمه، ولم يغسلها جيدًا، قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، والأعقاب جمع عقب، وهي آخر القدم.

أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو راوي الحديث، لكن لحرص أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأجل أن ينتبه الناس لأعقابهم عند الوضوء قَالَ لهم: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، وعرفنا أن كلمة (أسبغوا الوضوء) هي مُدرجة من كلام أبي هريرة وليست من كلام النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بالنظر إلى لفظ الحديث، من طرق أخرى، كرواية البخاري في صحيحه، وجدنا أنه رواها بهذا اللفظ: أَنَّ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، فَإِنِّي سمعتُ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ

النَّارِ»، هٰذَا لفظ البخاري[٣٦].

فَهٰذَا يُسمى إدراجٌ في أول المتن.

مثال عَلَى الإدراج في وسط المتن: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في نزول وبدأ الوحي عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الغار، والقصة طويلة، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -وهي راوية الحديث-، قَالت: "كَانَ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذهب إِلَىٰ غار حِرَاءَ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ، وَالتَّحَنُّثُ هُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ[٣٧].

كلمة (التعبد) هٰذِه دخلت في وسط الكلام، لأجل أن بيان معنى التحنُّثُ، فكأن الراوي يقول: معنى التحنث: التعبد، فَالَّذِي يروي الحديث يظن أن كلمة (التعبد) إِنَّمَا هي من أصل الحديث، لكن هي ليست من أصل الحديث، وليست من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا، وَإِنَّمَا هي من قول الرواة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سردت قصة النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بدأ الوحي في الغار تسلسلًا، ثُمَّ رواها عن عائشة من رواها، وذكر كَمَا ذَكَرْت عائشة، فلما جاء أحد الرواة في السلسة بيَّن لمن يسمعه معنى (فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ)، فَقَالَ: التَّعبد، وَهٰذَا إدراج في وسط المتن، إِذًا كلمة التعبد هٰذِه ليست من أصل الحديث الَّذِي روته عائشة، وَإِنَّمَا هي من أحد الرواة وهو الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ.

مثال للإدراج في آخر المتن؛ وهو أغلب ما يكون: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»[٣٨] كلمة: (فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ

---

(٣٦) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب رفع صوته بالعلم (٦٠)، أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (٢٤١).

(٣٧) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي (٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١٦٠).

(٣٨) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء

يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ) هٰذِه لم يقلها النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنَّما الَّذِي قالها هو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهٰذَا الإدراج جاء في آخر الحديث.

❖**حكم المدرج:** الأصل فيه الرد؛ لأنه ليس من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أحيانًا يكون هو تفسير لشيء، وإيضاحٌ لشيء مبهم، وأحيانًا يكون من الصحابي، وأحيانًا يكون من التابعي الَّذِي رواه عن الصحابي، وأحيانًا يكون من أحد رجال الحديث، فالأصل فيه الرد، ولا يؤخذ منه حكم.

➥**مثال:** قول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ" هٰذَا لا نأخذ منه حكم؛ لأن أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان له اجتهاد، وكان إذا توضأ وغسل يديه غسل العضدين حَتَّىٰ شرع في الإبط، وإذا غسل قدميه غسل شيئًا من الساق، وكان يفعل هٰذَا لوحده بحيث لا يراه أحد، وهو يعلم أن هٰذَا ليس من فعل النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولكنه تأول هٰذَا الحديث؛ لأن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ»، ومعنى غُرًّا: الغُرة هو البياض الَّذِي يكون في رأس الفرس، والتحجيل هو البياض الَّذِي يكون في الأقدام، فالنَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: أن الَّذِي يتوضأ سيأتي يوم القيامة وأعضاء وضوءه تشعُّ نورًا، وجهه وقوائمه تشعُّ نورًا.

أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرح بهذا الثواب، فاجتهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأطال غرته، **والأصل**: أن غسل اليد من أصابع الكف إِلَىٰ المرفق، وإدخال المرفق هٰذَا هو الواجب، أما الزيادة فوق ذلك (فوق المرفق)، فهذا ليس بمشروع، بل المشروع هو الوضوء على الصفة التي توضأ فيها النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهٰذَا من اجتهاده، واجتهاد الصحابي كما هو في الأصول: (لا يُؤخذ إذا كان في مقابل النَّصّ)، فكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا توضأ شرع في العضد حَتَّىٰ

---

(١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء (٢٤٦).

يبلغ الإبط وكذا في الساق، فكان خلفه مرةً من المرات جماعة من بني الفروخ، فَقَالَوا: ما هٰذَا يا أبو هريرة، قَالَ: أنتم هٰاهُنا، والله لو أعلم أنكم هٰاهُنا ما فعلت ذلك، يَعْنِي كأنه يقول:أن هٰذَا ليس شيئًا، ليس هكذا المشروع عن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هو اجتهاد منه.

➤ **الشاهد من هٰذَا الكلام:** أن الأصل في الإدراج أنه مردود، ولا يُقبل كما يُقبل حديث النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن ينبغي أن لا نرد جميع الحديث؛ لأن فيه شيء مدرج، بل الَّذِي يُرّد هو الكلام المدرج فَقَطْ.

♦ **ما سبب الإدراج؟** أحيانًا يكون من الراوي ليُوّضح معنى كلمة، وأحيانًا ليُوضح حكم شرعي، وَهٰذِه الأمور والاجتهادات من الرواة، جعلتهم يُدخلون في بعض الأحاديث كلامًا ليس من أصل الأحاديث، وهم حينما فعلوا ذلك فلا يعني أنه تهاونًا منهم في رواية الحديث، وَإِنَّمَا هم يعلمون تمام العلم أن من أمامهم يعلمون أن هٰذِه الكلمة ليست من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

♦ **كيف نعرف الإدراج؟** الإدراج **يُعرف بعدة أمور:**

⇦ **الأمر الأول:** أن يُقر الراوي نفسه بأن هٰذَا الكلام إدراج منه.

⇦ **الأمر الثاني:** أن ينص عَلَىٰ الإدراج أحد الأئمة والمحدثين، ومن طرق معرفة الإدراج ورود الحديث في رواية أخرى منفصلة، كما مر معنا بلفظ: «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، فإنه بالرجوع إلى رواية البخاري رأينا أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، فَإِنِّي سمعتُ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، فإذا وردت في طريق آخر منفصلة، عرفنا أنها مدرجة.

⇦ **الأمر الثالث:** استحالة أن يكون هٰذَا المعنى من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

⮌ **مثال:** جاء في صحيح البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ

أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ»[٣٩]، (وَبِرُّ أُمِّي)، هذه اللفظة يستحيل أن تكون من قول النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوفِّيت أمه وهو صغير، فلا يمكن أن يقول هٰذِه اللفظة إطلاقًا، فعُلم أن هٰذِه اللفظة مدرجة.

قال الناظم:

ومَـــا رَوى كـــلُّ قَـــرِينٍ عـــنْ أخـــهْ (مُـــدَبَّجٌ) فَاعْرِفْـــهُ حَقًّـــا وانْتَخـــهْ

هٰذَا البيت فيه شيءٌ من مُلح الحديث، وفي هذه المنظومة هناك أمور ذكرها النَّاظِم هي من أصول الحديث ومصطلح الحديث الَّتِي ينبني عليها تصحيح الحديث وتضعيفه، وهناك ملح يذكرها النَّاظِم وربما يهتم بها بعض أهل الحديث.

الحديث المُدَبَّج؛ هو رواية القرينين كل واحد منهما يروي عن الآخر، كأن يروي الصحابي عن الصحابي، عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يروي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، **وهٰذَا مثال عَلَىٰ رواية الصحابة عن بعضهم، أما رواية التابعين عن بعضهم، مثل:** الزهري يروي عن عمر بن عبد العزيز، وعمر بن عبد العزيز يروي عن الزهري، **ومثال رواية أتباع التابعين عن بعضهم:** كرواية مالك عن الأوزاعي، والأوزاعي يروي عن مالك، مع أنهم أقران.

قَالَ الناظم: "ومَا رَوى كُلُّ قَرِينٍ"، يَعْنِي مساوي له في السن والطلب، قد يكون هناك من طلاب العلم قد تساووا في السن، وتعاونوا عَلَىٰ طلب العلم، فهؤلاء يُسمَّون أقران.

قال الناظم: " وانْتَخِهْ "يَعْنِي ميّزه، فلَا بُدَّ من تمييز في رواية الأقران.

◄ فائدة معرفة الحديث المدبج:

---

(٣٩) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده (٢٥٤٨)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده وأحسن عبادة الله (١٦٦٥) ولفظ مسلم: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «**للعبد المملوك المصلح أجران**»، والذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك.

لأنه أحيانًا يأتي حديث وفيه إسناده رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيظن شخص أن في الإسناد خطأ أو تصحيف، بسبب رواية صحابي عن صحابي؛ لأنه لايعرف الحديث المدبج، وهو رواية الأقران عن بعضهم البعض، سواء من الصحابة، أو التابعين أو تابعي التابعين ومن بعدهم، ففي كل طبقة.

قال الناظم:

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وخطاً (مُتَّفِقْ) وضِدُّهُ فيما ذَكَرْنَا (المُفْتَرِقْ)

(مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخطِّ فَقَطْ وضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الغَلَطْ

ذكر الناظم هنا الاتفاق والائتلاف، وضد الاتفاق الافتراق، وضد الائتلاف الاختلاف، فأحيانًا يأتي اسم راوي، وهٰذَا الاسم للراوي تكرر أكثر من مرة، فنظن أنه رجل واحد، فإذا هم أكثر من رجل بنفس رسم الاسم، وبنفس نطق اللَّفْظ.

مثال: أحمد بن جعفر بن حمدان هٰذَا أحد رواة الحديث، وهناك أربعة أشخاص بنفس هٰذَا الاسم تمامًا، فهٰذَا يُسمونه المتَّفق خطًّا، ولفظاً.

فإذا اتفق الرسم والنطق، فإنه يُسمَّى متفق.

الفرق بين المتفق والمؤتلف:

المتفق: أن يتفق الرسم والنطق.

مثل: أحمد بن جعفر بن حمدان الطرسوسي، وأحمد بن جعفر بن حمدان الدينوري، وأحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، وأحمد بن جعفر بن حمدان السقطي.

فهؤلاء الأربعة بعضهم ثقة، وبعضهم صدوق، وحين نعرف اَلرِّجَال الَّذِينَ تتفق أسمائهم، لَابُدَّ أن نعرف من هٰذَا الرجل، هل هٰذَا الطرسوسي، أو السقطي؛ لأن السقطي في قوته يختلف عن الطرسوسي، فلابد من معرفة الرواة الذين تتفق أسماؤهم رسماً ولفظاً؛ لأجل التمييز بينهم، ومعرفة حكم أهل الحديث عليهم.

وقد يتفق في الاسم والكنية، مثل: صالح بن أبي صالح، هناك خمسة اسمهم صالح بن أبي صالح.

وقد يتفق في الكُنى فَقَطْ، مثل: أبو عمران الجوني، هناك اثنان من الرواة بهذا الاسم.

والمؤتلف: أن يتساويا في الرسم دون النطق، **مثل**: عِمارة وعُمارة، مثل: سَليم وسُليم، مثل: عَقيل وعُقيل، الرسم واحد، لكن النُطق يختلف، فلَا بُدَّ من التمييز بين هٰذَا وَهٰذَا، وَهٰذَا مهم؛ لأنه قد يدخل التصحيف في هٰذَا.

وسابقاً كانوا يكتبون الكلمات من دون تنقيط، **مثلًا**: هناك راوي اسمه حزام، وهناك راوي اسمه حرام، فإذا حذفنا نقطة حزام، فلن يكون هناك فرق بينهما، ومثل: عباس وعياش.

فمعرفة المتفق والمؤتلف مهم في معرفة الرجل.

قال الناظم:

(والمُنْكَـــرُ) الفَـــردُ بـــهِ رَاوٍ غَـــدَا تَعْدِيلُـــــهُ لا يَحْمِـــــلُ التَّفَـــــرُّدَا

الحديث المنكر: النَّاظِم هنا عَرّف الحديث المنكر: "هو ما تفرّد به الراوي العدل".

و(راوٍ عدل) يدخل فيه الثقة وَأَيْضًا الصدوق، والثقة: هو راوي الحديث الصحيح، أما الصدوق (وهو خفيف الضبط) فهو راوي الحسن.

وإذا قلنا هٰذَا الراوي عدل، معنى كلمة عدل: أيَّ أَنَّهُ مقبول الرواية سواءً كان ثقة أو كان صدوقًا، وبعض الرواة لا يُحتمل تفرده، إذا جاء في طريق لوحده، وتفرد بهذه اللفظة دون بقية الرواة، حَتَّىٰ وإن كان هٰذَا الراوي عدل، وكان ثقة أو صدوقًا، فإنه لا تُقبل روايته، ويُسمَّى حديثه حديثٌ منكر.

فإن قيل: كيف ثقة، ولا يُقبل تفرده؟ الجواب: أحيانًا يكون الثقة يقع في شيءٍ من الوهن والخطأ، فيكون تفرده عند أئمة الحديث لا يُقبل؛ لأنه عنده أحاديث غلط فيها، وإن كان ثقةً في أصله، لكنه عنده بعض الأحاديث غلط أو وهم فيها، أو نسي شيئًا منها، فتكون درجة ثقته ليست بالمتقنة، وَإِنَّمَا هو دون المتقنة، ويُسمَّى ثقة، لكن في درجة دون الاتقان،

بين الصدوق وبين المتقن.

فإذا تفرد لا يُقبل تفرده، لماذا لا يُقبل تفرده، مع أنَّ أئمة الحديث قالوا عنه في كتب اَلرِّجَال أن هٰذَا الرجل ثقة، لكن لأنه حصل منه شيء من الوهن في بعض الأحاديث، أو حصل شيء من النسيان، أو حصل شيء من الخطأ في بعض الأحاديث، فِحِيْنَئِذٍ لا يُقبل تفرده صيانةً لحديث النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أو يكون صدوق، والصدوق (خفيف الضبط)، فإذا كان خفيف الضبط، وتفرد بهذه اللفظة، فإنه أَيْضًا يكون حديثه من قبيل المنكر، ولَا بُدَّ من التفريق في الزيادات بين: زيادة خُولف فيها، وزيادة لم يُخالف فيها.

مثال: لو جلسنا جميعنا في مجلس وسمعنا رواية من أحد الأشخاص، وفي هٰذِه الرواية ذُكِرَ ثلاثة أسماء: مُحَمَّد وزيد وعمرو، والحاضرون في المجلس تناقلوا هذه الرواية فيما بعد، وذكروا أنه جاء فيها ثلاثة أسماء: مُحَمَّد وزيد وعمرو، إِلَّا واحداً منهم ذَكَرَ أربعة أشخاص: مُحَمَّد وزيد وعمرو وحسن، صارت زيادة الآن من هذا الشخص، ننظر إِلَىٰ هٰذَا الراوي إن كان ممن لا يُحتمل تفرده، فنقول: هٰذِه الزيادة منكرة، وهٰذَا الحديث منكر، وهذا إذا كان صدوقًا خفيف الضبط، أو ثقة، لكنه من الَّذِينَ لا يُحتمل تفردهم؛ لوقوع بعض الأوهان والأخطاء، فِحِيْنَئِذٍ نُسمِّي روايته هنا منكرة، مع أنه لم يُخالف، وَإِنَّمَا زيادة ثقة، لكن مع ذلك قلنا عن روايته أنها منكرة.

❖بناءً عليه نقول: إذا تفرد من لا يُحتمل تفرده، سواءً كان ثقة لا يُحتمل تفرده، أو كان صدوقًا أو كان ضعيفًا، فإن حديثه يُسمَّى حديثٌ منكر.

- **ولفظة (المنكر)** اختلف فيها الأئمة: منهم من جعلها ما تفرد بها الضعيف، ومنهم من جعلها ما تفرد بها الثقة الَّذِي كثر فيه الوهن، وكذا الصدوق، ومنهم من قصرها عَلَىٰ الضعيف فَقَطْ.

لكن إذا كان هذا الراوي يُحتمل تفرده، فإنه يعتبر متقن ويُقبل، ولا نُسمِّي حديثه منكر، بل يُسمَّى غريب، إذا كان وحده في هٰذِه الطبقة.

قد يكون الحديث غريب وليس بمنكر، وقد يكون منكر وليس بغريب، وقد يكون في طبقة من طبقات السند اثنان، واحد منهما لم يروِ هٰذِه الزيادة، وَالثَّانِي روى هٰذِه الزيادة، لكنه لا يُحتمل تفرده، فنقول عنه حينئذٍ منكر.

قال الناظم:

(مَتْرُوكُـــهُ) مَـــا وَاحِـــدٌ بـــهِ انفَـــرَدْ وأَجْمَعُـــوا لِضَـــعْفِهِ فَهُـــوَ كَـــرَدّ

يَعْنِي المتروك كالمردود، **والمتروك**: "هو ما انفرد به راوٍ وأجمعوا عَلَىٰ ضعفه"، فِحِيْنَئِذٍ يقال عنه: أنه متروك الحديث.

وبعضهم يُعرفه بأنه: "هو الَّذِي في إسناده متهم بالكذب".

مثال ذلك: جاء في سنن الدارقطني ما رواه عمرو بن شمر عن جابر بن يزيد عن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب عن عمار بن ياسر، عن علي بن أبي طالب (رواية عمار بن ياسر عن علي بن أبي طالب- هذا يسمى مدبج-) قَالَ: «كَانَ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْنُتُ فِي الفَجْرِ وَيُكَبِّرُ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ صَلَاةِ الغَدَاةِ يَقْطَعُ صَلَاةَ الْعَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»(٤٠)، لو نظرنا في إسناد هٰذَا الحديث لوجدنا فيه رجل اسمه عمرو بن شمر، متهم بالكذب وحديثه متروك، إِذَاً هو ضعيف وأجمعوا عَلَىٰ ضعفه.

قال الناظم:

والكَـــذِبُ المُخْتَلَـــقُ المصـــنُوعُ عَـــلَى النَّبِـــيِّ فَـــذَلِكَ (المَوْضُـــوعُ)

الحديث الموضوع: "هو الحديث المختلق المصنوع عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَهٰذَا بالإجماع أنه حديث مردود، بل أنه كبيرة من كبائر الذنوب؛ لأن النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وَهٰذَا النوع من الحديث وإن كان قليلاً في أزمانهم، إِلَّا أنه كثر في أزمننا، وما أكثر ما يكون في وسائل التواصل من

(٤٠) أخرجه الدارقطني: كتاب العيدين (١٧٣٤) عن أبي الطفيل، عن علي وعمار.

إرسال الأحاديث الَّتِي لا سند لها، فضلًا عَلَىٰ أنه لا يُبحث في صحتها، ولذا ينبغي للإنسان أن يتنبه، ويتحرى لصحة ماينسب إلى النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد يتناقل الناس مثل هذه الأحاديث الموضوعة، بحسن نية ولا يتعمدون الكذب على النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن لايعني ذلك التهاون في مثل هٰذِا الأمر وعدم التحذير منه، فينبغي للإنسان أن يتنبه عن مثل هٰذَا الأمر؛ لأن بعض أهل العلم رأى أنه من تعمد الكذب عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه يكفر، وَهٰذَا القول قَالَ به أبو المعالي الجويني عن أبيه أبي مُحَمَّد الجويني أنه يقول: بتكفير من تعمد وضع الحديث، لكن أبو المعالي الَّذِي رواي هذا القول عن أبيه، ضعَّف هٰذَا القول، ووصفه بأنه هفوة عظيمة، ولذا لا يُقال بهذا القول، لكن لَا شَكَّ أن فاعله قد تجرأ عَلَىٰ شيء عظيم.

◀مَتَى يُقال عن الحديث أنـه موضـوع؟ إذا كان ليس له سند، أو يكون هٰذَا السند مركباً.

◀ الحديث الموضوع يُعرَف بعدة علامات، منها:

❶إقرار واضعه بالوضع، بأن يقول الراوي: أنا وضعت هٰذَا الحديث، وممن أقرَّ بذلك: أبو عصمة، واسمه: نوح بن أبي مريم، أقرَّ بأنه وضع في فضائل القرآن أكثر من حديث، ووضع في فضل بعض السور من القرآن، وكذلك ميسرة بن عبد ربه، وضع أحاديث في فضائل قزوين، ولمَّا قيل له: في ذلك، قَالَ: إني أحتسب ذلك؛ ليرَّغب الناس بقزوين.

ولذَا قال بعضهم: أنا لا أكذب عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا أكذب للنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❷من علامات الحديث الموضوع: ركاكة اللَّفْظ وفساد المعنى أَيْضًا.

❸ومن علامات الحديث الموضوع: وجود قرينة تدل عَلَىٰ أنه موضوع، كأن يُنظر في التواريخ مثلاً، ولذلك قال سفيان الثوري: "لما استعمل الكذَّابون من الزنادقة والمبتدعة الكذب عَلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استعملنا معهم التاريخ".

لأن الزنادقة يأتون بشخص يروي عن شخص، وربما هٰذَا الشخص الَّذِي يروي عن الآخر بينهما عدة قرون، وعند النظر في التاريخ نجد أن أحدهما في القرن الخَامِس مثلاً، وَالآخر في القرن العَاشِر، ولا يُمكن أن يلتقيا إطلاقًا، ومع ذلك ركبوا هٰذَا الإسناد عَلَىٰ بعضه البعض، ولكن بالنظر في تاريخ الوفيات ونحو ذلك، وُجدَ أنه لا يُمكن أن يلتقيا إطلاقًا.

أو كأن يروي شخص عن شخص آخر لم يُولد، ثُمَّ يأتي شخص آخر، ويرّكب هٰذَا الإسناد عَلَىٰ بعضه البعض.

❹ومن علامات الحديث الموضوع: مخالفته لصريح القرآن وَالسُّنَّة، أو مخالفته للعقيدة الصحيحة.

♦ ما السبب الَّذِي يجعلهم يضعون الحديث؟

الجواب: أحيانًا الترغيب في الخير، كَمَا سبق في الَّذِي يُرغب في فضائل بعض سور القرآن، ويكذب.

وأحيانًا يكون التزلف للأمراء والحكام، وَهٰذَا فعله وضَّاع للحديث، اسمه: غيَّاث بن إبراهيم، دخل عَلَىٰ الخليفة المهدي، وكان المهدي يلعب بالحمام، ويُحب الحمام، فوضع غيَّاث هذا حديثاً مكذوباً، فقال: قَالَ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا سَبْقَ إِلا فِي نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ أَوْ خُفٍّ أو جناح»(٤١) زاد كلمة (جناح) من أجل أن يتزلف للخليفة؛ لأنه رأى أنه

(٤١)أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في السبق (٢٥٧٤)، والترمذي: كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرهان والسبق (١٧٠٠)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب السبق والرهان (٢٨٧٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٤٩٨)، ليس فيه جناح، وقصته في الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٩٤).

يلعب بالحمام، فلما علم المهدي ذبح جميع ما عنده من الحمام؛ نكايةً بهذا الَّذِي تزلف له، وأدخل في حديث النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ليس فيه.

من أسباب الوضع: العصبية المذهبية؛ كما يفعل الشيعة حين يضعون بعض الأحاديث، وربما يقدحون في بعض الصحابة ونحوهم، تعصبًا لمذهبهم الَّذِي يُقّر بسب الصحابة وغيرهم.

وأحيانًا يقع هذا التعصب من أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، كأن يتعصب الحنفي لأبي حنيفة فيسب الشَّافِعِيّ، وَهٰذَا حصل مع الأسف، ففي السابق كان هناك عصبية مذهبية قوية، ومن وقع في تلك العصبية قد أُعمي عقله حَتَّىٰ أصبح لا يُدرك أين الصواب، حَتَّىٰ أنه وقعت بعض المسائل الفقهية الغريبة، مثل: هل يجوز للمالكي أن يتزوج شافعية، أو أن النِّكَاح باطل؟ وهل يجوز للشَّافِعِي أن يصلي خلف شخص عَلَىٰ مذهب المالكية!!.

وكذلك وضعوا أحاديث بسبب العصبية المذهبية، مثل: الحديث المكذوب على النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يكون في أمتي رجلٌ يُقال له: مُحَمَّد بن إدريس –يقصد به الشافعي– وهو أضر عَلَىٰ أمتي من إبليس"، فالتَّعَصُّبِ هو الَّذِي جعلهم يضعون حديثًا فيه سبٌّ للشَّافِعِيّ، وينتصرون فيه لأبي حنيفة.

وأحيانًا يكون سبب الوضع: التَّكَسُّب وطلب الرزق؛ مثلاً يبيع الهريس فيقول: قال النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "عليكم بالهريسة فإنها تشد الظهر"، أو يبيع حلاوة فيقول: قال النبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "المؤمن حلوٌ يحب الحلاوة"، فهؤلاء وضعوا مثل هذه الأحاديث من أجل أن يُسوِّقوا لبضاعتهم.

وأحيانًا يكون سبب الوضع الطعن في الإسلام، والحقد عليه، وَهٰذَا كثير، والله المستعان.

◄**ومن أشهر الكتب في الموضوعات**: كتاب: (الموضوعات لابن الجوزي) فيه من الأحاديث الموضوعة ما يستغربه كل مسلم في الغالب، وكتاب: (اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي).

قال الناظم:

وقَدْ أتَتْ كالجَوْهَرِ المكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَا: مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

فَوْقَ الثَّلاثِينَ بأرْبَعٍ أتَتْ ... أقْسامُهَا تَمَّتْ بخيرٍ خُتِمَتْ

يَعْنِي أن هذه المنظومة أربعة وثلاثين بيتًا، وهنا انتهى من هٰذِه المنظومة، وسماها منظومة البيقوني، وكما تقدم أن العلماء من هٰذَا اللَّفْظ بالمنظومة (سَمَّيْتُهَا: مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي) عرفوا أن نسبه ينتهي إِلَىٰ البيقوني، وَأَمَّا اسمه ففيه اختلافٌ كثير، والناظم قد أخفى اسمه، وَهٰذَه عادة السابقين من أهل العلم، فإنهم يُخفون أسمائهم طلبًا للإخلاص ورغبةً فيه، وَهٰذَا الأمر قد يكون مستحسنًا في مواضع، وقد لا يكون مستحسنًا في مواضع، ولاسيما في زماننا اليوم الَّذِي كثر فيه التأليف، واختلط النافع منها بغير النافع.

فأحيانًا يُؤلّف شخص واسمه غير معروف، فنجد أنه لايثق أحدٌ في كتابته، فإذا لم يذكر هذا الشخص اسمه قد لا يشتري كتابه أحد، بل أن تسويق كثير من الكتب الشرعية اليوم أن يُعرف من المُؤَلِّف، وهل هو ممن عرف بالعلم أو لم يُعرف بالعلم، فإذا كان لم يُعرف بالعلم أحيانًا لا يأخذونه، فإيراد الاسم أحيانًا يكون مهم، وأحياناً يكون غير ذلك.

عَلَىٰ كل حال: هي منظومة احتوت عَلَىٰ أنواع في مصطلح الحديث، وتم شرحها في هٰذِه الدروس، أسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أن يجعلنا من خير عباده الَّذِين يستمعون القول، فيتبعون أحسنه.

وَاللهُ أَعْلَمُ.